

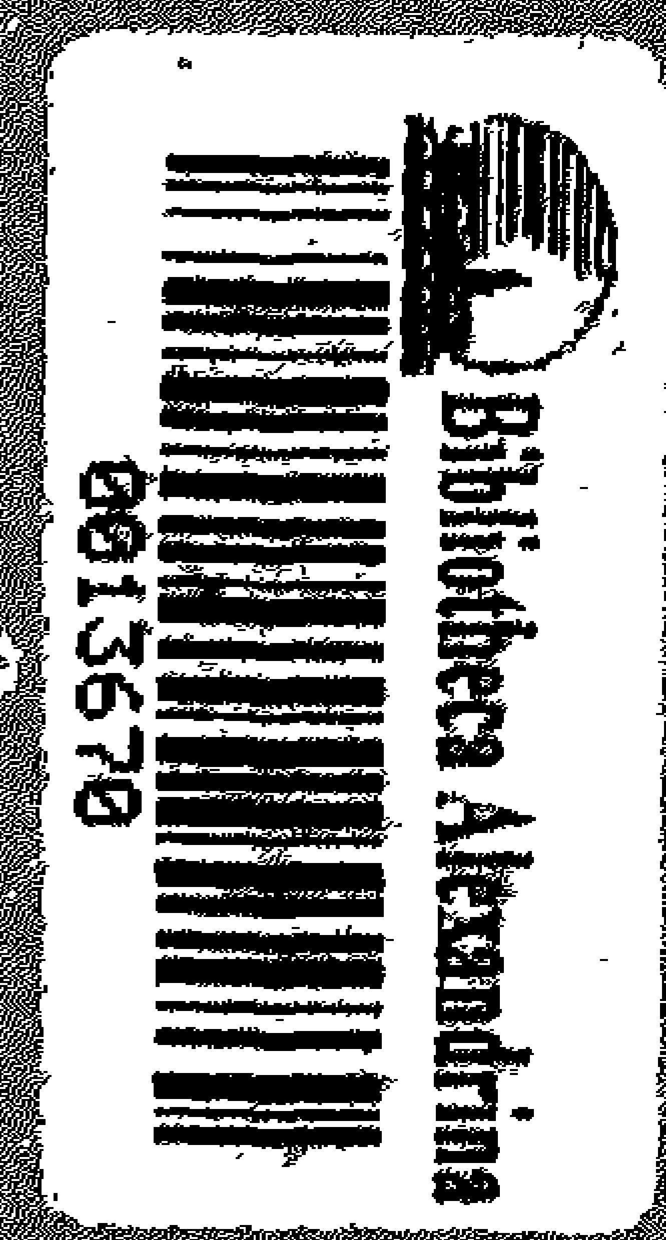
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

دراسات إعلامية

افريقيا أمام تحديات الطريق السيارة للإعلام

اقتباس وترجمة:
د. مصطفى المصمودي

19





المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة الثقافة

افـريـقيـا
أمام تحديات الطريق السيارة للإعلام

اقتباس وترجمة :
مصطفى المصمودي

تونس 1996

افريقيا أمام تحديات الطريق السيارة للإعلام / اقتباس وترجمة مصطفى المصمودي .ـ تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، 1995 .ـ 98 ص .ـ (دراسات إعلامية : 19).

ق / 1996 / 12 / 014

المحتويات

الفصل الرابع : التساؤلات والتحديات

التمهيد

لقد تنبأ المختصون منذ نصف قرن بالدور الخطير الذي سيضطلع به الاعلام في تنمية الاقتصاد وبالمكانة الاستراتيجية التي سيحتلها في مختلف مجالات الحياة.

وبدأ الاهتمام بهذا القطاع على المستوى الدولي في السنوات السبعين إلى أن ظهر الخلاف بين الشمال والجنوب حول مفهوم الهوية الثقافية والنظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال.

وعاد الحوار بشأن هذا الموضوع من جديد لكن بين أمريكا وأوروبا هذه المرة، قبيل التوقيع على اتفاقات الغات، إذ حاول المتفاوضون أثناء هذه الاتفاقات ايجاد المسالك الملائمة لتوزيع الانتاج السمعي ـــ المرئي وتكثيف التبادل الثقافي بصفة أعم.

وبعد أخذ وردّ تقدمت المفاوضات شوطا هاما وتوصلت إلى البت النهائي في القضايا التي تتصل بالخدمات الاعلامية والمعلوماتية أو إلى حل مؤقت لقطاع الاتصالات. إلا أنها تعثرت من جديد عند طرح قضية التصنيع والتوزيع التجاري للانتاج السمعي ـــ المرئي والمسلسلات الدرامية.

وأمام الوعي الحقيقي بمميزات هذا القطاع المتنامي الذي لا يتسنى وضعه ضمن الأصناف التقليدية للمبادلات العالمية باعتبار أن قطاع

الاتصال ليس صناعة فقط، ولا خدمات فحسب، وإنما هو قطاع متكامل يشمل البنى التحتية وصناعة التجهيزات وانتاج المادة الفكرية المزودة لقنوات البث والخدمات العادية والربط والتبليغ، فقد أرجىء الحسم في القطاع الثقافي إلى ما بعد التوقيع على اتفاقات الغات.

وكلفت المنظمة العالمية الجديدة للتجارة (OMC) التي كانت أولى نتائج هذه الاتفاقات بفتح الملف من جديد وتهيئة المناخ لاتفاق إضافي حول هذا الموضوع الدقيق.

وفعلا استؤنف الحوار منذ بداية سنة 1995 إلا أن ذلك لم يكن في إطار هذه المنظمة الجديدة بل كان في نطاق أضيق ألا وهو مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا (G7) وتحت عنوان « الطريق السيارة للاعلام نحو مجتمع الاتصال ».

واستضافت اللجنة الأوروبية ببروكسال مؤتمرا حكوميا لمجموعة السبع G7 بحضور البعض من رؤساء المجمّعات الصناعية الكبرى المعنية بالاعلام.

وفي غياب بقية البلدان المعنية بالموضوع اهتمت المجموعات الاقليمية الأخرى بالأمر والتأمت في نطاقها ندوات علمية للتعمق في الاختيارات الجديدة التي يتطلبها مجتمع الاعلام.

وكانت الندوة التي نظمتها الجمعية التونسية للاتصال بتونس في مقدمة المبادرات العربية الافريقية.

فقد عقدت هذه الجمعية بالتعاون مع مجموعة الراحل ماك برايد أيام 16 و 17 و 18 مارس 1995 بتونس ندوة تحت عنوان « **افريقيا تجاه الطريق السيارة للاعلام** » كانت مناسبة لطرح مجموعة من المسائل ولاثارة عدد كبير من القضايا التي سنحاول عرضها في الفصول الموالية.

وشارك في هذه الندوة عدد كبير من الخبراء والاخصائيين ينتمون إلى أكثر من عشرين بلدا من العالم العربي وافريقيا وأوروبا وأمريكا وآسيا. وكان في مقدمتهم الوزير التونسي للمواصلات الذي افتتح الأعمال وكاتب الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا الذي أشرف صحبة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات على جلسة الاختتام.

وتجدر الاشارة إلى أن المشاركة في الندوة لم تكن بالحضور المباشر فحسب، حيث ساهمت فيها نخبة اضافية من الخبراء بواسطة التحاور عن بعد عن طريق شبكة وورلدنات Worldnet وكان المتحاورون موجودين بالاضافة إلى تونس في الولايات المتحدة، والكوت ديفوار، والغابون.

وتركزت مداخلات المتحاورين عن بعد على موضوع استفادة الشعوب الافريقية من الطرق السيارة للإعلام والصورة التي يمكن بها توظيف هذه الطرق لتحسين أوضاع المرأة الافريقية بالخصوص.

وصدر في خاتمة أعمال الندوة بيان تضمن مجموعة من التوصيات.

ونظرا لأهمية الدراسات التي قدمها خلال تلك الندوة عدد من الخبراء الأفارقة والعرب، وللمستوى الرفيع للمناقشات، رأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المساعدة على نشر خلاصة المضمون مساهمة منها في إثراء الحوار وفي التعريف بمختلف جوانب هذا المشروع الكوني الكبير.

إدارة الثقافة

المقدمة

إن التطورات الكبيرة التي تشهدها التكنولوجيا في ميدان الإعلام والاتصال قد غيرت ومازالت تغير بصورة جذرية طرائق التواصل بين الأفراد والمؤسسات في معظم الميادين موفرة بذلك إمكانات وفرصا متعددة ومتنوعة في الأسواق الوطنية والعالمية.

هذه التكنولوجيات لها تأثير على العادات وأساليب الحياة في مستوى العمل والدراسة والترفيه، كما أنها تدخل تغييرات على مناهج البحث والتصور والصناعة والتسويق فيما يتعلق بالمنتجات وكذلك على طريقة التواصل بين البشر.

وعلى هذا الأساس، أصبح الاهتمام بالإعلام غير مقصور على المختصين بهذا الميدان. بل صارت المعرفة والمعلومات تعتبر موارد استراتيجية في نظر مجموعة المشتغلين بالأعمال. فالإعلام السيار يمكن تسويقه. وعندما يتقادم ويمر عليه الزمان يمكن بيعه كمعطيات تاريخية.

والاقتصاد العالمي اليوم يرتكز أكثر فأكثر على إنتاج الإعلام وتنقله وخزنه والبحث عنه واستغلاله. وقد أدخل توفر قواعد المعطيات والمبادلات الالكترونية تحولات على السوق التي اعتاد موفّرو الخدمات القيام بنشاطاتهم فيها.

وحتى المؤسسات التقليدية تلاحظ الآن أن قسطا متزايدا من أوقاتها وأموالها يخصص لمعالجة الإعلام. فالصناعات العملية تحتاج كل آن وحين إلى المعلومات، والمؤسسات التي تصنع وتخزن وتوزع المنتوجات أضحت

تدرك أن كل قرار تتخذه تبقى نجاعته رهينة بنوعية المعلومات التي تتوفر لديها. وقد أصبح الإعلام موردا جوهريا بالنسبة إلى المؤسسات إذا هي أرادت التفاعل بصفة استراتيجية مع تقلبات السوق. وأصبح من الضروري الحصول على المزيد من المعلومات، وأضحت سرعة الوصول إلى المعلومة أمرا جوهريا. وفي محيط اقتصادي تحتد فيه المنافسة كل يوم، فإن القدرة على استعراض عدد كبير من المعلومات المتوفرة واستنتاج ما له أهمية استراتيجية منها أضحى أمرا حيويا.

ومما لا شك فيه أن الاختراع التكنولوجي الذي كان منطلقا لهذا التحول هو الرقمنة (Numérisation)، أي تحويل المعلومات سواء كانت في شكل صوت أو صورة أو حروف أو أرقام إلى دفق من « البيت » (Bits) الرقمية. هذا التحويل الرقمي يمكّن أجهزة الكمبيوتر من معالجة المعلومات بسرعة كبيرة. وقد شهدت السنوات العشرون الأخيرة نموا مذهلا في طاقة أجهزة الكمبيوتر رافقه انخفاض في الكلفة وهو ما يَسَّر انتشار هذه الأجهزة ويَسَّر استخدامها في ميادين الأعمال والإدارة العمومية والمدرسة وحتى في البيت. وبالتوازي مع ذلك، فإن التوصل إلى انتاج الألياف الضوئية بأسعار منخفضة، وتطور تكنولوجيا اللاسلكي وتقنيات الضغط والتحويل الرقمي، كل ذلك قد جعل في الإمكان ابلاغ المعطيات بسرعة كبيرة وبواسطة شبكات متعددة ومختلفة ذات أسلاك أو بدون أسلاك.

وبفضل ذلك، صار من الممكن اليوم تبادل المعلومات في أي مكان وبمختلف الأشكال والقيام بالمعاملات بالطرق الالكترونية التي أضحت تسمى بالطرق السيارة للإعلام.

ولذلك فنحن مدعوون اليوم إلى متابعة المداولات الجارية حول مفهوم الطريق السيارة للاعلام وما قد يكون لهذا المشروع من انعكاسات

اقتصادية واجتماعية وثقافية. وفي هذا السياق تأتي هذه النشرية لتحليل هذا المفهوم واستطلاع ما يمكننا انتظاره من نتائج واعدة وكذلك ما ينبغي تفاديه من عواقب وتبعات سلبية على ضوء مختلف الدراسات والتدخلات التي قدمت في ندوة افريقيا تجاه الطريق السيارة للاعلام.

وسنتناول الموضوع بالبحث وفقا للمحاور التالية :

1 ــ مفهوم الطريق السيارة للإعلام وسيخصص هذا المحور لاستعراض البنى التحتية ومجالات الاستعمال والاشكالات القانونية.

2 ــ المداولات العالمية وسيركز هذا المحور على تحليل مختلف التصورات وإبراز الحلول الوقتية التي توصلت إليها مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا (G7).

3 ــ ما تنتظره البلدان الافريقية من مجتمع الاعلام وذلك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والتربوية والثقافية.

4 ــ التساؤلات والتحديات مع إبراز :

ــ التساؤلات الدائمة في مجالات الحوار بين الشمال والجنوب.

ــ القضايا المتجددة من خلال مشروع الطريق السيارة للإعلام.

5 ــ عرض التوصيات الصادرة عن الندوة.

6 ــ الخاتمة واستجلاء مجالات الإفادة للمجتمعات الإفريقية بالخصوص.

الباب الأول

مفهوم الطريق السيارة للإعلام

1 ــ التعريف

2 ــ البنى التحتية

3 ــ الخدمات والاستعمالات

4 ــ الإشكاليات القانونية

5 ــ حماية الملكية الفكرية

البـاب الأول

مـفـهـوم الـطـريـق الـسـيـارة للإعـلام

إن المتابعين لتطور المداولات الجارية على الساحة الدولية يسجلون بانتباه التباين الملحوظ في وجهات النظر بخصوص تسمية هذه الطرق السيارة وتحديد أهدافها.

1 ــ التـعـريـف :

إن ما يلاحظ حول التسميات المتصلة بهذا المفهوم هو تعددها. فمنها :

- « **الطريق السيارة الرفيعة الأمريكية للإعلام** » (وهي التي تنادي بتخلي الدولة عن قطاع الاتصالات لفائدة المؤسسات الخاصة حتى وإن كانت أجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص).
- « **الطرق السيارة الأوروبية للإتصال** » (وهي تدعو إلى مراجعة الأحكام القانونية للتخفيف من وقعها وإقرار اللامركزية وتشريك المجموعات المحلية في المجهود العام).
- « **الطريق السيارة الالكترونية اليابانية** (التي تقر بضرورة التخفيف من الاحتكار العمومي لقطاع الاتصالات).

وهنالك من اقتصر على ذكر المحطة النهائية التي تنتهي إليها الطريق السيارة فاعتمد مصطلح « **مجتمع المعلومات والإعلام** » **Société de l'Information**.

ويستفاد من كل ما كتب حول هذا الموضوع، أن الطرق السيارة للإعلام هي سبيل لا محيد عنها مستقبلا لإرساء تنمية مستديمة لمختلف المجتمعات وفي كل القارات.

والطريق السيارة، كما يعرّفها المختصون، هي مجموعة الشبكات التفاعلية ذات الدفق العالي والطاقة الكبيرة، وهي نتيجة التقاء المعلوماتية والتلفون والتلفزيون. وتتمثل في مزج الصور المتحركة مع الصوت والنص المكتوب والمعطيات. وهي على أهبة الدخول إلى كل البيوت بواسطة شبكات تليماتية واسعة وتفاعلية ذات نطاق عريض، ومن خلال جهاز المولتيميديا (أي المطراف الشامل لمختلف الوظائف الاعلامية).

وبذلك يصبح من الممكن تبادل المعلومات في أي مكان وبمختلف الأشكال، والقيام بالمعاملات بالطرق الالكترونية مهما بعدت المسافة. وهذه الوسائل للمبادلات هي التي يحتاج إليها في ميدان التطبيقات التي تستدعي معالجة عن بعد وكذلك في ميدان الخدمات الجديدة ذات القيمة المضافة. وتشمل هذه التطبيقات توزيع المعلوماتية، والتليماتية، والاستفادة من بنوك المعطيات، والتجارة الالكترونية، وكذلك الأجهزة الجديدة المسماة بالمولتيميديا (Multimédia) مثل الهاتف المرئي (Visiophone)، والتحاور بواسطة الفيديو (Vidéo Conférence)، والفيديو حسب الطلب (Vidéo à la demande).

وسعيا إلى تلبية هذه الحاجة، يجري الآن في مختلف أنحاء العالم تركيز شبكات جديدة من الألياف الضوئية ذات النطاق العريض (Fibre optique à large bande) تمكن من نقل كميات ضخمة من المعلومات وإدماج معلومات من مختلف الأنواع (معطيات وأصوات وصور) في شبكة واحدة وكل ذلك بدفق يبلغ 155 ميغابيت في الثانية.

وبفضل هذه الشبكات تتمكن المؤسسات والأفراد في بيوتهم من الانتفاع بمجموعة كبيرة من الخدمات التفاعلية مثل خدمات التعليم، والخدمات الثقافية، والاجتماعية والترفيهية، والحصول على المعلومات من بنوك المعطيات، والخدمات المصرفية، والتجارة الالكترونية وغيرها ...

لذلك فإن الكثيرين يعتبرون ظهور هذه الطرقات السيارة ثورة تفتح عهدا جديدا يكون فيه الإعلام لخدمة الجميع وتستفيد من وسائله جميع الخدمات. والمتوقع أن تدخل هذه الطرق السيارة تغييرات جوهرية على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف

المجتمعات، وعلى طرق التنظيم والانتاج وعلى وسائل التسلية، وحصول الفرد على المعرفة، وعلاقاته بالغير. كما أنها ستمكن من إيجاد أسواق واسعة للشغل وخدمات جديدة للتصدير.

2 ـــ البنى التحتية

مما لا شك فيه ان البنى التحتية تمثل إحدى المكونات الرئيسية للطرق السيارة للاعلام.

وتقوم البنى التحتية أساسا على نظام المولتيميديا أي على الربط الشامل بين مختلف أجهزة الاعلام والاتصال والتكامل بين ثلاث حلقات : نقل المعلومات ومضمون الخدمات وأجهزة الاستقبال.

وسنستعرض في ما يلي مفهوم المولتيميديا بمختلف شبكاته وتجهيزاته وسنداته وخدماته.

أ) تحديد المولتيميديا :

1 ـــ من الوجهة العلمية والتقنية :

يتمثل المولتيميديا في الاستغلال المتزامن للمعطيات السمعية والمرئية والمعلوماتية وكذلك في مختلف تقنيات إنشاء المعطيات وتخزينها وإرسالها واسترجاعها، وهي تقنيات تمكن من استغلال هذه المعطيات بصفة متزامنة مع توفير الامكانية للتحاور والتفاعل. فهو يتمثل إذن في إدماج المعلوماتية والفيديو والهاتف في نظام واحد. ولا يكون هذا الإدماج ممكنا إلا باستخدام لغة واحدة وهي الإشارات الرقمية (Signaux numériques) أعني « البيت ».

2 ـــ أما من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية :

فهذا المنتوج الجديد يمثل سوقا ضخمة لا يمكن حصرها، وتطبيقات متعددة ومتنوعة ومنافع كثيرة. وقد أمكن التأليف بين المعلوماتية، والسمعيات والمرئيات، والمواصلات عن

بعد بفضل المكاسب التكنولوجية التي تمّ التوصل إليها والتطورات الحاصلة في السنوات الأخيرة وهي :

ــ ظهور الألياف الضوئية أو البصرية (Fibres optiques) التي توفر إمكانات ضخمة في ميدان التواصل وتمكّن من نقل تدفقات عالية بنسبة من الضياع ضئيلة جدا وبتكلفة منخفضة وهو ما فتح المجال لاستعمالات جديدة ومتعددة تفوق بكثير الاستعمالات التي كانت توفّرها الشبكات التلفونية.

ــ الاهتداء إلى تقنيات الضغط الرقمي للصور التلفزيونية التي مكّنت من تخفيض التدفقات من 160 ميغابيت في الثانية إلى 10 أو 5 أو حتى 2 ميغابيت في الثانية، وهو ما يمكّن من الزيادة في طاقة استخدام الشبكات وبالتالي من التخفيض في كلفة المواصلات.

ــ ظهور تقنيات آي – تي – آم (ATM : Asynchronous Transfer Mode) وهو نوع جديد من المحولات الالكترونية قادرة على نقل الصوت والصورة والنصوص في آن واحد وعلى توسيع الطريق الناقلة بحسب حاجات حركة السير، وإيصال الإشارات المتدفقة بصفة مسترسلة وبدون اكتظاظ.

ــ إمكانية استخدام الترددات العالية لتوفير خدمات مواصلات لاسلكية، وهو ما يمكّن من تقديم الخدمات للمزيد من المشتركين سواء في مجال الخدمات اللاسلكية الثابتة أو الخلوية (Cellulaire).

ــ التقدم الحاصل في مجال السواتل وخاصة إمكانية وضع سواتل في مدار منخفض، تكون أقل وزنا وأقل تكاليف من السواتل الثابتة وبإمكانها توفير خدمات متعددة في ميدان المواصلات عن بعد لا تخضع لمقتضيات البنى الأرضية أو لضغوط شبكات المواصلات المعهودة.

ــ وأخيرا وعلى نطاق فسيح هناك ظاهرة انتشار المعلوماتية بواسطة الحاسوب الشخصي (PC)، والميكرومعلوماتية (Micro-informatique)، وهو ما أدخل تغييرا جذريا على شبكات المواصلات عن بعد سواء على المستويات الاجتماعية أو التقنية.

ب) العناصر الأساسية للمولتيميديا

إنشاء المولتيميديا يقتضي :

ــ وجود شبكات مواصلات ذات نطاق عريض (à large bande) من الألياف الضوئية تصل المستخدمين بقواعد المعطيات وبمصادر الخدمات التي يرغبون في الحصول منها على المعلومات.

ــ أنظمة آي – تي – آم (ATM) التي تمكّن من تحقيق الترابط بين كل الشبكات ومن مواجهة تيار التدفقات.

ــ برمجيات (Logiciels) قادرة على إيصال « بيتات » (Bits) المعلومات من نقطة إلى أخرى من الشبكة، وتوجيهها وترجمتها حتى تكون مفهومة لدى مختلف الأجهزة المطرافية (Terminal).

ــ مصادر للخدمات لها طاقة تخزين ضخمة وقادرة على الاستجابة لكل حاجات المستخدمين.

ــ أجهزة مطرافية (Terminal). للمستخدمين يكون عنصرها الأساسي الحاسوب عن بعد (Télé-ordinateur) وأجهزة أخرى منفصلة عنها أو مندمجة مثل أجهزة قراءة السي دي روم (CD ROM).

ولتلبية حاجات الجمهور العريض ينبغي أن يكون الجهاز المطرافي في الآن نفسه صالحا للاستخدام كتلفاز، وكجهاز للّعب، وكأداة للعمل تتوفر فيه برمجيات (Logiciels) ذكية، وحتى كأداة للتعليم والتثقيف.

على أن البعض من هذه العناصر غير متوفرة حاليا أو أنها لا تستجيب للحاجات المطلوبة. وذلك هو الحال بالنسبة إلى الشبكات الناقلة الحالية سواء كانت للخدمات الهاتفية أو التلفزيونية.

أما الشبكة الهاتفية الرقمية، فتتركب من ثلاثة عناصر أساسية هي :

ـــ مركزيات التحويل،

ـــ صلات بين المركزيات أصبحت تستخدم فيها الألياف الضوئية بصورة متزايدة،

ـــ خطوط للارتباط مع المشتركين وهي كلها من النحاس.

ومثل هذه الشبكة تمكّن من استخدام الهاتف أو الخدمات ذات التدفق الضعيف مثل التلفاكس (Téléfax) أو المينيتال (Minitel). أما استخدامها لنقل خدمات المولتيميديا ولا سيما للتطبيقات ذات الدفق العالي مثل التلفزيون التفاعلي (Télévision interactive)، فذلك يقتضي التعويض المسبق لخطوط المشتركين الحالية.

أما شبكات نقل التلفزيون بواسطة الكابل، فإنها تتكون من جزئين : الجزء الناقل يتّخذ عادة من الألياف الضوئية (أو البصرية)، أما التوزيع على المشتركين فيكون بواسطة كوابل محورية (Câble coaxial) وهذا الجزء يمثل نقطة الضعف في الشبكة سواء في اتجاه المشترك أو في اتجاه العودة من المشترك إلى مصدر الإرسال. واستعمالها لخدمات المولتيميديا يقتضي مسبّقا تعويض الكابل المحوري بالألياف الضوئية..

ومن ناحية أخرى، فإن كل الخبراء يُجمِعون على أنه لن توجد شبكة وحيدة لنقل المعطيات الرقمية الصادرة من أجهزة الهاتف والتلفزيون والكمبيوتر أو الموجّهة إليها، بل المرجّح أن توجد مجموعة من الشبكات القابلة للترابط فيما بينها حسب مواصفات يتعيّن تحديدها في المستقبل، وذلك على غرار ما هو معمول به على المستوى الدولي. والمتوقع أن تتضمن الشبكات صنفين من الأسلاك الناقلة كأن يكون 90 % منها من الألياف الضوئية لنقل المعطيات حتى بداية الشبكات المحلية، ومنها ينطلق التوزيع عبر شبكات الكوابل الموجودة أو عبر شبكة الهاتف ذات الأسلاك النحاسية، لكن بعد إجراء عملية ضغط رقمي قوية للغاية.

ج) علاقة المولتيميديا بشبكة انترنات

إن شبكة انترنات (Internet) هي اليوم إحدى الشبكات الرئيسية التي سوف

تشيد حولها الطرق السيارة للاعلام. وهي شبكة عامة تحظى بمساعدة مالية من الدولة الأمريكية. ويرجع تاريخ انشائها إلى أواخر الستينات حيث أحدثتها مصالح الدفاع الأمريكية لتأمين حاجات التبادل والاتصالات بين مراكز الجيش ثم امتدت لتشمل مراكز البحوث والجامعات.

وانترنات هي اليوم أكبر شبكة الكترونية للمعلومات في العالم. وهي في الحقيقة « شبكة من الشبكات » بامكانها جميعا أن تتبادل المعلومات فيما بينها بكل حرية وان تقدم لمستخدميها حجما من المعلومات لا حد لها. وقد انتشر استخدامها على الصعيد العالمي حيث امتد إلى أكثر من 200 بلد ويقدر اليوم عدد الذين يستخدمون الانترنات بثلاثين مليونا وهذا العدد هو في تطور مطرد.

وشبكة انترنات مفتوحة لكل المستخدمين وهي توفر امكانية التراسل الالكتروني والاستغلال شبه المجاني للمعطيات.

والواقع ان شبكة انترنات لم تبلغ بعد صورتها النهائية، وانها تتطور بشكل يجعلها أكثر الشبكات انفتاحا على المستخدمين لا في أمريكا فحسب، بل وفي العديد من بلدان العالم. ومرد ذلك بالخصوص الى انخفاض قيمة الاشتراك فيها. إلا أن وضعها الحالي يتصف ببعض النقائص ومن أهمها انعدام أي طريقة لاستخلاص قيمة الخدمات المسداة وهو ما يجعلها غير مؤهلة لتقديم خدمات تجارية.

كما يلاحظ فيها غياب العنصر التنظيمي، فلا توجد فهارس أو أدلة تيسر للمستخدم الوصول إلى ما يطلبه بحيث أنه يوفر لنفسه الكثير من المال لان الحصول على المعلومات مجاني، لكنه يضيع وقتا طويلا للوصول إلى المعلومة التي يبحث عنها. ومن ناحية أخرى فالشبكة غير مؤهلة لتقديم خدمات جيدة من الصوت والصورة في وقت حقيقي، ثم انها لا تخضع إلى رقابة مركزية. فهي مفتوحة لمختلف أنواع المستخدمين، ولا تتضمن أي نوع للحماية الالكترونية. فكل رسالة ترسل على انترنات تتنقل على مختلف الشبكات ويمكن لأي كان قراءتها والاطلاع عليها.

ومن ناحية أخرى فإن الاكتظاظ الذي يحدث من حين إلى آخر على شبكة انترنات

قد يؤدي إلى ضياع بعض الرسائل. وباعتبار هذه النقائص، فإن انترنات لا يمكن أن تشكل وحدها الشبكة العالمية للطرق السيارة للاعلام. إلا أن نجاحها وإقدام المستخدمين عليها يدل على وجود رغبة متزايدة في إيجاد شبكة كونية تنقل المعلومات على اختلافها وتمكّن من استخدام أجهزة المولتيميديا المتعددة الوظائف.

د) سندات المولتيميديا التفاعلية

يتوفر الآن في الأسواق عدد كبير من المنتجات التي تمثّل سندات للمولتيميدا، أي منتجات تجمع بين النصوص، والصور، والصوت. وهي في الآن نفسه تفاعلية (Interactifs) لأنها تمكّن المستخدم لها من التدخل في البرامج المسجلة : وهذه المنتجات هي السي دي روم (CD-ROM)، والسي دي إي (CD-I) والسي دي فوتو (CD-Photo)، والفيديوديسك (Vidéodisc)، واللايزرديسك (Laserdisc).

فالسي دي روم (Compact Disc-Read Only Memory) هو الأكثر انتشارا، وهو اسطوانة قطرها 12 سنتيمترا بإمكانها خزن 250 ألف صفحة، أو 5500 صورة ثابتة، أو ساعات من التسجيلات الصوتية والصور المتحركة ذات ثلاثة أبعاد. وجهاز قراءته يمكن ربطه بالكمبيوتر أو بجهاز الألعاب (Console de jeu). أما السي دي إي (Compact Disc-Interactif) فهو كذلك في شكل اسطوانة قطرها 12 سنتيمترا وبإمكانها خزن حتى 100 صورة شفافة (Diapositives) ويمكن قراءتها بجهاز قراءة ملائم مع إمكانية تكبير الصورة ومشاهدتها بواسطة التلفاز.

3 ــ الخدمات والاستعمالات

الخدمة التي يوفرها المولتيميديا للجمهور العريض هي بلا منازع التلفزيون التفاعلي (Télévision interactive) فمحتوى برامج التلفزيون سيصبح بالإمكان تغييره بحسب طلب المشاهد، وللمشاهد أن يختار في خزائن الفيديو ما هي الأشرطة الدرامية أو الوثائقية أو المنوعات أو الأحداث الرياضية التي يرغب في رؤيتها على شاشته، وبإمكانه كذلك أن يتدخل في سيرها بالإجابة على الأسئلة المطروحة فيها، أو بتكبير بعض المشاهد أو

باختيار مشاهد إضافية أو بتغيير السيناريو. وقد قال السيد جان ريمي ديلياج (Jean Rémi Deléage) في هذا الصدد : إن التلفزيون كانت قالبا أحادي الاتجاه فكانت تتمثل في جهاز بث واحد وملايين من المشاهدين. أما تلفزيون الغد فسيعكس هذا الوضع إذ ستكون له آلاف المصادر وجهاز استقبال واحد، مع قناة نقل مثالية وهي الكابل.

ويمكن على سبيل المثال، الإشارة إلى إحدى شبكات التلفزيون التفاعلي وهي شبكة فيديوواي (Vidéoway) الكندية التي تعرض في مونريال برامج رياضية وثقافية وتربوية وترفيهية. ولنأخذ مثلا مقابلة في البايزبال (Base-ball) لشرح الكيفية التي يعمل بها هذا الجهاز : فالمشاهد له بين يديه جهاز تحكّم عن بعد (Télécommande) ذو أربعة أزرار. فالزر الأول يمكّن من الحصول على المشاهد العادية، والزر الثاني يمكّن من تكبير المشاهد، أما الثالث فيُرجع إلى الشاشة المشاهد العادية مع رسم معلومات على الشاشة حول الفرق واللاعبين، أما الزر الرابع، فيمكّن من إعادة المَشاهد التي يرغب فيها الناظر.

وتمثّل ألعاب الفيديو تطبيقا تفاعليا آخر يقبل عليه المشاهدون بأعداد كبيرة نظرا لما يتيحه من إمكانات حتى مع الأوضاع التي عليها الشبكات الحالية، وهي تمكّن بالخصوص من أن يختار اللاعب منافسه ويتقابل معه دون أن يغادر مكانه.

التربية والثقافة : وذلك بالحصول على المعلومات من الموسوعات، وعلى دروس التدريب المهني، ومساعدة الدارسين، وزيارة المدن، والمعالم، والمتاحف، والمعارض.

الإعلام والخدمات التجارية : وهو يضم الفهارس وقائمات السلع والخدمات، والبيع عن بعد، مرفوقة بصور وتعاليق صوتية.

العمل عن بعد : ومما يسهل هذا النشاط أن المادة الأولية الأهم أصبحت في كثير من الأحيان تتمثل في المعرفة والمهارة وأن هذا الإنتاج غير المادي ليس له وطن، ويمكن انجازه حيث هو متوفّر. ومن الأمثلة عن ذلك : الطب عن بعد، وتشخيص الأمراض عن بعد، والصيانة عن بعد.

كما يمكّن المولتيميديا من القيام بالعمل الجماعي بين أعضاء فريق واحد متواجدين في أماكن متباعدة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى التطبيقات في الميدان الفني مثل انتاج الصور الاصطناعية (Images de synthèse) أو الصور الافتراضية (Images virtuelles).

وأخيرا ينبغي الإشارة إلى الهاتف المرئي (Visiophone) الذي يمثّل توسعا مهمّا جدا في إمكانات المواصلات الهاتفية، ويمكن تخفيض حاجات التدفق في هذا المجال إلى 64 ألف بيت في الثانية بالنسبة إلى الصورة وإلى 64 ألف بيت في الثانية بالنسبة إلى الصوت وذلك بفضل الضغط الرقمي.

فالطرق السيارة للإعلام سوف تمكّن من تقديم الكثير من الخدمات والمبادلات. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الطرق ستضفي حركية كبيرة على النشاط الاقتصادي في المجتمع اعتبارا لما يترتب عنها من سهولة في الاتصال وانخفاض في الكلفة.

أما المصالح العمومية، فستستخدم هذه الشبكات على نطاق فسيح لعقلنة العمليات، وتيسير الاتصال بالجمهور وتحسين نوعية الخدمات.

والمنتظر كذلك أن يكون التعليم والرعاية الصحية عن بعد من أهم الخدمات وأكثرها إثارة لاهتمام الجماهير.

وسوف نستعرض فيما يلي البعض من هذه الاستعمالات.

أ) المعاملات التجارية عن بعد

إنّ عولمة Mondialisation المبادلات الاقتصادية وما ترتّب عنها من تيارات في مجال نقل المعطيات التجارية، والإدارية، والتقنية، أصبحت تمثّل عنصرًا أساسيا في الاستراتيجيات المستقبلية لمختلف البلدان. وأحدثُ صيغة لمبادلة تلك المعلومات هي تبادل المعطيات بالمعلوماتية Echange de Données Informatisées E.D.I. الذي هو لغة التجارة الإلكترونية الآلية بين أجهزة الكمبيوتر.

ومن الوجهة التقنية، يتمثل هذا النوع من التبادل (EDI) في تبادل معطيات منسقة Formatées بصفة نمطية Standard بين مختلف التطبيقات المستخدمة في مختلف أجهزة الكمبيوتر لدى الأطراف المتعاملة في التجارة، وذلك بأقل ما يمكن من العمليات اليدوية. وهذه الطريقة EDI تمثّل تطورا طبيعيا للتكنولوجيا، وهي تمزج بين قوة المعلوماتية وقوة الاتصالات عن بعد، وذلك لتحلّ محلّ الوثائق المكتوبة على الورق، ولتتخذ سندا للمعطيات بالنسبة إلى مختلف الأنشطة والخدمات التجارية أو المرتبطة بها. فتقنية EDI هي طريقة لتعاطي التجارة بدون ورق.

وهي أقصر السبل بين الأجهزة المعلوماتية لمختلف الأطراف التجاريين.

ومن الوجهة العملية، فإن EDI يتمثل في تبادل رسائل مصادق عليها بين الأطراف التجاريين. وتتعلق هذه الرسائل بتطبيقات في ميادين التجارة، والنقل، والجمارك، والتأمين، والصناعة، وغيرها.

ويتم التبادل عن طريق شبكات الاتصالات عن بعد العامة أو الخاصة، أو بواسطة خدمات الشبكات ذات القيمة المضافة .R.V.A.

والتجارب التي تجرى الآن لهذا الغرض في بعض البلدان العربية الافريقية مثل تونس ومصر تتعلّق بنشاطات الموانىء والنقل البحري الدولي، والمبادلات بين البنوك، وبين البنوك والمؤسسات. والمتوقع توسيع التجربة في وقت لاحق إلى صناعات النسيج، وإدارة البريد، ومصالح الصحة الاجتماعية.

والخلاصة أن تبادل المعطيات بالمعلوماتية EDI لا محيد عنه بالنسبة إلى التجارة الدولية في نطاق شمولية الاقتصاد واكتسابه صبغة عالمية.

على أن الصعوبات التي يلاقيها تطبيقه تتمثل في التراتيب الحالية، ومسألة الحماية المعلوماتية، وكذلك ما يقتضيه من تنظيمات جديدة. وهي شبيهة بالصعوبات التي أثارتها ظاهرة تدفق المعطيات عبر الحدود منذ حوالي خمسة عشر عاما.

ب) شبكات الطب عن بعد

ان الرعاية الصحية عن بعد ستحتل مكانا مرموقا في مختلف المجتمعات وستصبح في مقدمة استعمالات الطرق السيارة للاعلام وخاصة في البلدان النامية.

والهدف من هذا المشروع في البلدان الافريقية هو إرساء شبكة توفّر ثلاثة أصناف من الخدمات :

ـــ **المؤتمرات عن بعد (Téléconférence)** وهي تتمثّل في نقل المحاضرات التي تلقى في معهد ما إلى مواطن أخرى وفي نقل محاضرات تلقى في مؤسّسات بعيدة إلى أساتذة هذا المعهد وأطبائه، وإقامة حوار تفاعلي (Interactif) بين موطن الإرسال وموطن التّلقي.

ـــ **الاجتماعات عن بعد (Téléstaff)** وهي تتمّ بصفة دورية ويتمكّن أثناءها فريقان أو أكثر من الاخصّائيين من تبادل وجهات النظر ومناقشة عدد من الحالات (عادة من ثلاثة إلى خمسة في كلّ حصّة) بالاعتماد على ملف تأليفي رقمي (Dossier de synthèse numérisé) أعدّه الفريق المرسل ويتضمّن صورا طبّية هستولوجية مرضية (histopathologique) أو عن طريق السكانار (Scanner) وتمّ تكبيرها وتأويلها.

وينقل الملف قبل الاجتماع أو أثناءه إلى الفريق المتلقّي، ويجري بشأنه الحوار بصفة تفاعلية بين الفريقين.

كما تستخدم هذه الطريقة لتقديم الخبرات عن بعد (Téléexpertise) بين مراكز مختصّة في علاج مرض ما في بلدان مختلفة.

ـــ **إنشاء مجموعات من الصور الطبية (أطلس) لعيّنات من الأنسجة الحيّة التي** تمّ فحصها بالمجهر والتي تمثّل حالات نادرة أو تسترعي الاهتمام، وذلك قصد تكوين قاعدة معطيات يمكن أن يستفيد منها الطلبة أو الباحثون.

ويمكن إرساء هذه الشبكة باستعمال وسائل معالجة واتّصال متعدّدة الوظائف

(Multimédia) واستخدام دعائم تواصل عالية التدفّق (à haut débit) وأجهزة ترقيم (numérisation) متطوّرة وخاصّة لنقل الصور الطبية.

أمّا النتائج المنتظرة من إنشاء مثل هذه الشبكة، فهي إيجاد المزيد من التواصل والتشاور بين الفرق الطبّية في داخل البلاد وخارجها، وتيسير تنقّل المعلومات العلمية والطبّية، وكذلك الحدّ من تنقّل المرضى وتمكينهم من تلقّي العلاج في المستشفيات القريبة منهم مع الاستفادة من الخبرات الطبّية العالية.

وتقتصر هذه الشبكة في مرحلتها الأولى على عدد محدود من المراكز المختصّة في علاج مرض ما لكنّه يمكن توسيعها إلى مراكز أخرى وإلى مختلف الاختصاصات الطبّية. ويتوقّع استخدامها بالخصوص في مجالات الجراحة، وطب القلب، وجراحة الأعصاب.

وربّما استخدمتها كلّيات الطب فيما بينها وذلك حسب الوسائل المتوفّرة.

وبالطبع فإن استخدام هذا النظام يقتضي مراعاة عدد من الجوانب التي تقتضيها الأخلاق الطبية كعدم ذكر اسم المرضى والاقتصار على الاشارة إلى كل ملف بمجرد رقم.

وبالنسبة إلى البلدان العربية والافريقية والبلدان النّامية بصفة عامّة، فإن استخدام مثل هذه الشبكة له مبررات عديدة ومن أهمّها الاستفادة من المساعدة عن بعد، وهو ما يحدّ من جلب الاخصّائيين من الخارج ومن تنقلات المرضى، كما يمكّن من الاقتصاد في النفقات والتقليص من الاستثمارات بمضاعفة جدوى المؤسسات الموجودة محلّيا وتمكينها من الاستفادة من الخبرات العالية الموجودة في العواصم أو في الخارج.

ج) التعليم عن بعد

ان الاختلال في التوازن اضحى يتزايد يوما بعد يوم بين الحاجات والامكانات المتوفرة في مجالات التعليم والتدريب. وأصبحت نسبة 6 % من الناتج المحلي الاجمالي التي تخصصها بعض البلدان النامية والمتقدمة للتربية غير كافية وتقتضي تلبية الحاجات مضاعفة هذا الجهد. (أي تخصيص 12 %) لادخال وسائل تربوية جديدة والاستجابة لرغبات العدد المتزايد من المتعلمين.

واعتبارا لارتفاع تكاليف التعليم التقليدي والنقص في عدد المدرسين وضعف البنى التحتية في البلدان النامية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاكتظاظ أو إلى حرمان شبان كثيرين من متابعة الدراسة أو إلى اضطرار جانب منهم إلى الهجرة إلى الخارج مع ما يترتب عن ذلك من مشاكل متعددة ومتنوعة، فإن الطرق السيارة للاعلام بإمكانها تغيير هذا الوضع وتقديم الحلول للعديد من هذه المشاكل.

فهذه الطرق بما توفره من وسائل المحاضرة عن بعد، ومن تفاعلية بواسطة المولتيميديا ومن إمكانية الحصول على المعلومات، سوف تتيح الفرصة عند انشائها، لجماهير كبيرة من الشبان والكهول للنفاذ إلى المعرفة وتحسين مستوياتهم العلمية والثقافية والصناعية والمساهمة بالتالي في تنمية بلدانهم من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية.

فالجامعات والمعاهد في البلدان النامية سيكون بوسعها تطوير أنظمة التعليم والتدريب عن بعد. والدارسون يصبح بإمكانهم متابعة دروس أساتذة أكفاء وهم في بيوتهم أو في قراهم دونما حاجة إلى الانتقال إلى العواصم والخروج من بيئتهم الاجتماعية والثقافية إلى بيئة أخرى قد لا تكون لها آثار إيجابية عليهم.

ومن شأن هذا النظام أيضا أن يوفر للمجموعة الوطنية نفقات المبيتات ودور الطلبة والمطاعم الجامعية وغيرها.

كما يصبح بإمكان الدارسين متابعة الدروس التي تلقيها الجامعات عن بعد في بلدان أخرى من الشمال والجنوب والاستفادة من دروس اخصائيين قد لا يوجدون إلا في بلدان بعيدة، وكذلك تكييف دراساتهم والحصول على التدريس أو التدريب الذي يحتاجون إليه ويرغبون فيه.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن الطرق السيارة للاعلام سوف تمكن طلبة البلدان النامية من الحصول على المعلومات التي قد لا تتوفر لهم إلا بصعوبة في بلدانهم، وذلك عن طريق مساءلة بنوك المعطيات وكبار المكتبات في العالم بل تمكنهم حتى من زيارة المتاحف العالمية والاطلاع على ما يرغبون في مشاهدته من آثار قديمة أو حديثة مشفوعة بالتوضيحات والتعاليق اللازمة.

ومما لا شك فيه أن هذه الامكانات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة لن تتوفر بين عشية وضحاها، وانه ينبغي إلى جانب بناء الطرق السيارة للاعلام، احداث بنوك المعطيات وقواعد البيانات الوطنية وكذلك العمل على إنتاج البرامج التعليمية وتخزينها وتوزيعها ورقمنة الكتب والمراجع إلى غير ذلك.

ويتطلب ذلك نفقات كبيرة وآجالا لا بدّ منها. ولعله من صالح البلدان النامية ان تتوخى طريقة تدرجية في هذا المجال، فتبدأ بإنشاء مشاريع نموذجية وتجربتها لمعرفة خصائص كل مشروع، وتلائم بذلك بين إمكاناتها وبين ضرورة مواكبة التطور.

فلا يمكن لأي بلد ان ينعزل عن العالم ولا ان يغلق الباب في وجه المستحدثات التكنولوجية التي لا رجعة فيها، بل ينبغي وضع التصورات الملائمة، واختيار السبل والتكنولوجيات التي تخدم المصالح الوطنية. فبذلك تصبح البلدان النامية منتجة بدورها ولا تقتصر على استهلاك ما ينتجه لها الغير.

على انه ينبغي التساؤل عن تكلفة نظام التعليم عن بعد في البلدان النامية وهل هذا النظام قادر على منافسة التعليم الحضوري بالدرجة التي هو عليها في البلدان المصنعة حيث لا تتجاوز تكاليف الطالب الواحد في هذه البلدان نسبة 50 % من تكاليفه في التعليم النظامي. والجواب على ذلك هو نعم اذا ما توفرت الشروط التالية :

ــ ان يتحمل التعاون الاقليمي والدولي تمويل نفقات الاتصال عن بعد (النقل المباشر للدروس الجامعية) بالصوت والصورة، وحصص التأطير إلخ ...

ــ ان تشرف المنظمات الاقليمية والدولية مثل اليونسكو، على انشاء الشبكات الملائمة لتكثيف التبادل بين الجامعات.

ــ ان تمول مؤسسات الدولة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية ورجال البر والاحسان التجارب الأولى التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال التدريب عن بعد.

وأبعد من ذلك فالمسجل في مستوى الأبحاث هو الدعوة إلى إعادة النظر في النظام الحالي للتعليم في كل المجتمعات وتعويضه بنظام آخر يكون أكثر تلاؤما مع مقتضيات

القرن القادم وهو نظام « شجرات المعرفة »[1]. ففي هذا النموذج يصبح التعليم مكيفا بحسب الطلب، وبإمكان الدارس ان يتعلم ما يشاء ومتى يشاء وحيث يشاء وذلك بفضل تقسيم الشهائد إلى وحدات مستقلة.

وفي ما يخص التدريب الصناعي فإن نظام شجرات المعرفة يمكن من إدارة شاملة للرأسمال المعرفي. فهو يساعد على تعبئة أفضل للكفاءات، وعلى ايجاد نظرة استراتيجية أوسع لتطور حاجات التنظيم، وتقييم أشمل لمختلف أنواع التكوين، وإقامة اتصال أمتن بين المؤسسة وبين المحيط.

إلا أن هذا النظام الجديد لا يعطي مفعوله الكامل إلا بمراعاة منهجية التعليم عن بعد والتكوين التفاعلي الحواري اذ انه يقتضي اللجوء إلى أشكال متعددة من وسائل الاعلام وإلى شبكة عريضة للاتصالات بين العدد الوافر من المراكز الفرعية.

ومن هذا المنظار فإن الطرق السيارة للاعلام تحتوي على قدرات كبيرة لتبادل المعرفة من وراء الحدود وبالتعاون مع شركاء محليين وعالميين.

د) الاعلام السياسي

لقد أظهرت التجارب الجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا إمكانيات الاستخدام الكثيرة لشبكات الارسال من طرف رجال السياسة والدفاع الوطني والسلك الديبلوماسي.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الأوساط الرسمية الأمريكية — البيت الأبيض والكونغرس، ومختلف الولايات، ووكالات الحكومة الفيديرالية، ومكتبة الكونغرس وغيرها — استخداما واسعا شبكة انترنات.

فالرئيس الأمريكي يوجه العديد من خطاباته إلى الجمهور عبر شبكة انترنات.

---

(1) راجع كتاب ميشال اوتياي وبيار ليفي Michel Authier et Pierre Lévy، دار النشر لا ديكوفرت La ،Découverte باريس 1992.

وأعضاء الكونغرس يولون اهتماما متزايدا بالشبكات الالكترونية ولا سيما بانترنات للتعريف ببرامجهم ومنجزاتهم.

من ذلك أن السيناتور الديمقراطي تيد كينيدي قد سجل على شبكة انترنات أثناء الحملة الانتخابية عام 1992، مواقفه من مختلف القضايا وعددا من خطبه. كما استخدم انترنات لتحسين علاقاته العامة وتلميع صورته عند الناخبين. كما أنشأ بعض أعضاء الكونغرس شبكات لمناقشة مسألة عجز الميزانية الفيديرالية.

وفي نوفمبر 1994، أعلن زعيم المعارضة من الجمهوريين في الكونغرس ان كل مشاريع القوانين ستكون متوفرة على شبكة انترنات.

وفي هذا المحيط الجديد من الشبكات الالكترونية أصبح بإمكان الناخبين والمرشحين أن يتعارفوا بمزيد من الدقة والوضوح دون حاجة إلى اللقاءات أو الاجتماعات.

أما وسائل الاعلام الأمريكية، فإنها تجد في انترنات مصدرا ثريا من الأخبار الرسمية وغيرها كقرارات المحكمة العليا الأمريكية والمؤتمرات الصحفية اليومية في البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، ووثائق صادرة عن الوزارات الفيديرالية، واحصاءات حول الصحة وغير ذلك.

وتسعى الصحف الأمريكية منذ سنتين أو ثلاثة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية. وأصبحت المجلات ذات الانتشار الواسع مثل نيوزويك News-week، وتايم Time، ويوآس نيوز آند وورلد ريبورت US News and World Report، تقدم إلى مستخدمي تلك الشبكات نشرات الكترونية من كل طبعة، وذلك باعتبار امكانات الترويج الواسعة التي توفرها هذه الدعائم للاعلام. وقد وجدت هذه الطريقة تجاوبا من الجمهور حتى ان السؤال قد طرح بجدية لمعرفة هل ان وسائل الاعلام الالكترونية ستحل محل الصحافة المكتوبة.

4 ــ الاشكاليات القانونية

لئن كتب الكثير حول الجوانب التقنية والمنافع أو المشاكل التي يمكن أن تنجر عن

إنشاء الطرق السيارة للإعلام، فإن القليل من الباحثين تناولوا بالدرس الجوانب القانونية لهذه الطرقات.

فمن المعلوم أن ادماج أجهزة معلوماتية في وسائل الاتصال المألوفة قد وفر إمكانات جديدة وخدمات لم تكن معهودة كالاتصال المباشر بقواعد المعطيات أو المعاملات التجارية الالكترونية. وهذه الخدمات الاعلامية الالكترونية الناجمة عن تجميع وسائل الاتصال والتكنولوجيات والمحتويات من شأنها أن تحدث محيطات افتراضية وخدمات وتطبيقات. فالتطورات التكنولوجية تمكن من ربط الصلة بين أشخاص موجودين في أماكن متباعدة، وضم إمكانات وسائل الاتصال التي كانت مستقلة عن بعضها، وإدماج وثائق فيديو في بنوك المعطيات، وتبادل النصوص عن طريق البريد الالكتروني وتغييرها أو تحريرها بالاشتراك بين أناس بعيدين عن بعضهم، كما يمكن أن يضاف إليها الصوت والصورة.

والشبكات هي مواطن التوزيع والاتصال والمعاملات.

وبما أن الشبكات أصبحت مفتوحة وهي تتجاوز الحدود الوطنية وتمكن من إيجاد فضاءات افتراضية على مستوى المعمورة، وبما أن هذا الوضع الجديد يفتح الباب لبث الدعايات المحرضة على التباغض والكراهية كما يمكن من الاستغلال غير المشروع لأعمال تحميها حقوق التأليف، ومن نشر المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة، فقد ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في الأساليب والمقاربات لتنظيم تنقل المعلومات في الأماكن العامة حتى تكون قادرة على الحفاظ على التوازنات اللازمة بين الحاجة إلى تنقل المعلومات وبين حماية حقوق الأفراد، وكذلك بين المحافظة على القيم الأساسية في المجتمع وبين حقوق الأشخاص.

وعلى هذا الأساس، فإن الإشكالية التي يطرحها إنشاء الطرق السيارة للاتصال ينبغي تناولها أولا من ناحية القوانين المتعلقة بالنفاذ إلى الشبكات، ثم من ناحية القوانين التي تحكم المعاملات المجردة من السندات المادية.

وفيما يخص الجانب الأول، فمن الواضح أن القوانين التي تحد من النفاذ إلى

الشبكات أو من تنقل الرسائل، تمس بحرية التعبير، ولا بدّ إذن من أن ترتكز على مبررات قوية ومقنعة.

والمهم عند سن التشاريع الوطنية الخاصة بميدان الشبكات المعلوماتية المفتوحة هو السعي إلى أن تكون القوانين والمقاييس المعتمدة ضامنة لاحترام القيم الأساسية وذلك بالتمكين من حماية الحق في النفاذ إلى الشبكات وبالتالي الحق في الاتصال باعتباره أحد الحقوق الأساسية في المجتمع المعاصر.

وأما المعاملات المجردة من السندات المادية dématérialisées التي تتم بالطرق الالكترونية فهي تتمثل في الامكانيات المتاحة للمستخدم وهو في بيته أو في موطن عمله، للقيام بالبيع أو بالشراء، أو بالعمليات المصرفية، أو الاستفادة من المعلومات المخزونة في بنوك المعطيات، أو بطلب الحصول على أشرطة أو على اسطوانات أو على الكتب (النشر الالكتروني) وغير ذلك.

ولئن كان العديد من هذه العمليات ليس جديدا، بما أن التجارب الأوروبية في مجال التلماتية Télématique وخاصة التجربة الفرنسية بواسطة المينيتال Minitel تمكن من القيام بهذا الصنف من العمليات، فإن الطرق السيارة للاتصال ترمي إلى تطوير هذه التجربة والتقدم بها أشواطا أخرى.

فإرسال الصوت والصورة والمعطيات بواسطة الشبكات الرقمية المدمجة للخدمات (Réseau Numérique à Intégration de Services. RNIS) من شأنه أن يفسح المجال لعمليات أكثر تعقيدا وتنوعا من العمليات التي تتم بواسطة الشبكات التلماتية التقليدية.

وإذا كانت عبارة « المعاملات » تشير إلى قيام علاقة تجارية بين مستخدم وموزع للخدمات، وتتعلق في كثير من الحالات بشراء سلع مادية باستخدام الوسائل الالكترونية، وهذا ما يسمى بالشراء عن بعد Téléachat فإنها تعبر أيضا عن أصناف أخرى من العمليات. من ذلك أن المستخدم يستطيع أن يشترك في بعض الخدمات التي توفر له

بمقابل، جملة من المعلومات كأسعار البورصة، وقيمة العملة، وأوقات رحلات الطائرات مثلا والاطلاع على أشرطة أو على كتب وغير ذلك.

كما تشمل أيضا تبادل المعطيات بواسطة المعلوماتية (Echange de Données Informatisées. EDI وهي معاملات تخص المنشآت والمؤسسات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عددا كبيرا من هذه المعاملات يتم عن طريق شبكة انترنات، وأنه توجد إلى جانب انترنات Internet شبكات أخرى تنتمي إلى القطاع الخاص وهي أصغر منها من حيث عدد المشتركين مثل شبكة كمبيوسرف Compuserve وبروديجي Prodigy وغيرها.

كما أن الشركات الكبرى العاملة في قطاعات التلفون والتوزيع بالكابل، والتلفزيون، تسعى إلى استغلال هذه التكنولوجيات الجديدة لأغراض تجارية.

والمعاملات المجردة من السند المادي تثير عددا من المشاكل القانونية التي يتعين ابداء بعض الملاحظات بشأنها ومنها :

أ ـــ مسؤولية مختلف المتدخلين.

ب ـــ حماية المستهلك.

ج ـــ حماية الحياة الخاصة.

د ـــ حماية الملكية الفكرية.

أ) مسؤولية مختلف المتدخلين :

إن تشخيص الأدوار التي يضطلع بها كل واحد من المتدخلين في عملية الاتصال بواسطة الشبكات المفتوحة يمكن من وصف عملي للأوضاع القانونية وبالتالي من ضبط أفضل للطريقة التي يستطاع بها معرفة مدى حقوقهم ومسؤولياتهم.

وفي محيط الشبكات المفتوحة، يوجد عادة ثلاثة أدوار يضطلع بها : **الناقل، وصاحب الشبكة والمزود بالمعلومات.**

فالناقل (Transporteur)

يوفر عادة النفاذ إلى شبكة اتصالات عن بعد بشروط عادلة بين كل المستخدمين. إلا أنه في بعض الحالات لا يقتصر دوره على توفير النفاذ إلى الشبكة.

فمن المعروف أن مؤسسات الاتصال عن بعد والموزعين بالكابل يمكن أن يضطلعوا بدور الناقل. وإذا ما كانت مؤسسات الاتصال عن بعد لا تتدخل، مبدئيا، في محتوى الاتصالات التي تنقلها إلى الجمهور ولا تؤثر على وجهتها أو على موضوعها، فإن وضع مؤسسات التوزيع بالكابل أكثر تعقيدا. ففي كندا مثلا، يعتبرونهم مؤسسات للبث الإذاعي. ذلك أن هذه المؤسسات اغتنمت فرصة الامكانيات التي توفرها شبكات الكوابل المحورية فقامت بتطوير خدمات إضافية كتوفير بعض المعلومات وكذلك خدمات تفاعلية حوارية. وهذا التعدد في الخدمات التي توفرها مؤسسات التوزيع بالكابل جعل وضعها ذا صبغة مزدوجة. فبالنظر إلى البعض من نشاطاتها فهي تعتبر مؤسسات للبث الإذاعي مع ما يترتب عن ذلك من مسؤوليات بخصوص المحتويات التي تختار إيصالها إلى الجمهور لكنها بالنظر إلى مظاهر أخرى من نشاطاتها تعتبر مجرد مؤسسات للتوزيع بالكابل.

وعليه فإن وضع الناقلين سيحتل في المستقبل حيزا كبيرا ضمن التساؤلات والقضايا القانونية التي تثيرها المعاملات المجردة من السند المادي Transactions dématérialisées.

صاحب الشبكة (Gestionnaire de réseau) :

بإمكان صاحب الشبكة أن يحدد سياسة شبكته في إيصال المعلومات. ويعلم صاحب الشبكة عادة الزبائن أو المشتركين بواسطة العقود التي يبرمونها أو بوثائق رسمية، بموقفه من مسائل مثل الصبغة الخاصة للبريد الالكتروني وشروط استخدام البرامج المعلوماتية Logiciels المتوفرة على الشبكة والحق في القيام بالاعلانات التجارية والحق في استخدام موارد الشبكة للأغراض الشخصية وغير ذلك.

ومسؤولية صاحب الشبكة مرتبطة ارتباطا وثيقا بدرجة الرقابة التي يمارسها أو التي يعتبر أنه يمارسها على المعلومات المنقولة عبر الشبكة أو المتوفرة فيها بطريقة من الطرق.

المزود بالمعلومات (Fournisseur d'information) :

المزودون بالمعلومات ينتمون إلى أصناف متعددة. فكل من لديه حاسوب وبرامج معلوماتية ملائمة يمكن له أن يرسل بريدا الكترونيا إلى عدد من الأشخاص أو أن يركز « ثرثارا » الكترونيا Babillard électrique يكرر رسالته إلى المستخدمين. والمستخدمون كذلك يزودون الشبكة بالمعلومات سواء بصفة إرادية عندما يقومون بإرسال المعلومات بواسطة اللوائح Listes أو بالبريد الألكتروني، أو في بعض الأحيان بصفة غير إرادية لأن الاتصالات بالوسائل المعلوماتية تبقي أثرا وفي الإمكان تجميع الارتباطات والمعاملات التي قام بها كل واحد من المستخدمين. ويمكن استخدام تلك المعلومات لغايات البحث أو الرقابة أو لمعرفة خصائص الاستهلاك مثلا. ويستخلص مما تقدم أن الأدوار في محيط الشبكات المفتوحة تكون غير محددة بدقة. فالناقل وصاحب الشبكة والمزودون بالمعلومات يمكن أن يضطلعوا في ظروف معينة، بدور مغاير للدور الذي يضطلعون به عادة. ولتحديد حقوق كل واحد من هؤلاء العاملين ومسؤولياته، يتعين القيام بتتبع هذه الأدوار لإضفاء الوصف المناسب عليها. وبقدر ما يمارس العامل درجة كبيرة من السيطرة على المعلومات تزداد مسؤوليته عن نشر المعلومات الضارة أو المعلومات التي تترتب عنها مسؤوليات جنائية.

ب) حماية المستهلك

البيع عن بعد وخاصة إذا كان عبر الحدود، ميدان يكثر فيه الغش.وكذلك مشاكل أخرى مثل عدم تسليم البضاعة المطلوبة أو الابطاء في تسليمها أو عدم إرجاع الأموال المودعة أو عدم مطابقة البضاعة للمواصفات المتفق عليها وغير ذلك.

ففي كندا، تعرض القانون الخاص بحماية المستهلك في الكيباك Quebec بإيجاز كبير إلى هذه المسائل.

أما في أوروبا، فقد عرضت لجنة الاتحاد الأوروبي عام 1992 مشروع « توجيه »

(Directive) صادر عن المجلس الأوروبي يتعلق بحماية المستهلك في ما يخص العقود المبرمة عن بعد. ويرمي مشروع التوجيه هذا إلى تحقيق ثلاثة أهداف : ضمان الأمن القانوني للمستهلك، وضمان حقه في الاختيار (باشتراط نوعية المعلومات المقدمة له والتنصيص على حقه في أن لا تقع مضايقته ببعض ضروب الإلحاح) وأخيرا إرجاع المال في صورة عدم إنجاز العقد. وبالإضافة إلى ذلك، ينص الفصل 11 من المشروع على أن للمستهلك أجلا مدته سبعة أيام على الأقل بداية من تاريخ تسلم السلعة أو الخدمة لفسخ العقد دون عقاب. وهذا الحق في التراجع موجود من قبل في العديد من القوانين الأوروبية وخاصة في فرنسا وبلجيكا والدنمارك.

أما على مستوى القانون الدولي الخاص، فإن التوجيه يكتفي بالتنصيص على أن البلدان الأعضاء يحرصون على اتخاذ الوسائل الملائمة والناجعة لمراقبة احترام أحكام التوجيه. وبالنظر إلى التطور المتزايد لعمليات الشراء عن بعد عبر الحدود، يبدو من الضروري إيجاد الآليات التي من شأنها حل النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين مستهلك في بلد ما ومزود قاطن في بلد آخر. ولا يكفي لذلك اعتماد القاعدة التي تنص على أن قانون موطن المستهلك هو القانون الذي يخضع له العقد. كما يتعين كذلك التفكير في إيجاد جهاز لتسوية المشاكل المتصلة بعدم ارتباط العمليات التلماتية بموضع ما délocalisation في نظر الصلاحية الترابية للمحاكم.

ج) حماية الحياة الخاصة

ان إنشاء شبكة اتصال الكترونية واسعة توفر للمستخدم عددا كبيرا من الخدمات من شأنه أن يعرض للخطر حق الفرد في حماية حياته الخاصة.

وهذا المشكل ليس جديداً. فمنذ سنوات السبعين قامت عدة بلدان أوروبية بسن تشريعات لحماية الأشخاص من الأضرار التي قد تنشأ عن الانحرافات في استخدام المعلوماتية. إلا أن ظهور المعاملات عن بعد من شأنه أن يضيف بعض المشاكل اذ يصبح في الإمكان معرفة عادات الاستهلاك لشخص معين، ووضعه المالي (من خلال العمليات المصرفية عن بعد) ومراقبة تحركاته (من خلال نقط البيع). وسوف تظهر مشاكل أخرى كلما تطورت الامكانات التقنية التي توفرها الطرق السيارة للإعلام.

فهذه الطرق تخترق الحدود الوطنية. والتنقل السريع للمعلومات لا توقفه التشريعات الوطنية لحماية الأفراد. ويبقى من اليسير إرسال المعلومات وتخزينها في بلد أجنبي ليس له تشريع لحماية المعطيات المتعلقة بالأفراد أو له تشريع متساهل في هذا الميدان.

ومن الواضح أن تطور الطرق السيارة للإعلام يجعل من الأكيد وضع إطار تنظيمي لحماية المعطيات ذات الصبغة الشخصية خاصة وقد بدأ يظهر صنف من الجناة يستخدمون الشبكات المفتوحة للحصول على أرقام بطاقات الإئتمان البنكية واختلاس الأسرار الصناعية من الشركات متعددة الجنسية والنفاذ إلى المعطيات السرية للوكالات الحكومية.

د) حماية الملكية الفكرية

إن قضية حماية حقوق الملكية أصبحت تطرح بحدة في الشبكات الالكترونية المفتوحة. ويتعلق الأمر بجوانب مختلفة مثل اختلاس براءات الاختراع أو التراخيص والحصول بدون رخصة على نسخ من الوثائق التي تحميها حقوق التأليف مثل البرامج المعلوماتية.

ومعلوم أن تطور التكنولوجيات أدي إلى تضخم تدفق المعلومات عبر الشبكات المفتوحة وهو ما يجعل من العسير مراقبة مشروعية المعطيات المتبادلة.

فالميزة الأولى لشبكة انترنات هي قدرتها على إعادة نقل النصوص والصورة والصوت والبرامج المعلوماتية وتوفيرها وإرسالها في نفس الوقت إلى مختلف بقاع الدنيا. وليس في ذلك من حرج ما دام المستخدمون لا يشحنون الشبكة إلا بإنتاجاتهم وأعمالهم الأدبية أو الفنية أو التقنية التي يريدون التبرع بها لفائدة المجموعة الافتراضية. لكن المشاكل تظهر إذا ما تم شحن أعمال الغير أو أعمال مبدعين يطالبون بمقابل لأعمالهم. فكيف التوفيق بين المكافأة العادلة للمؤلف وبين ضمان التدفق الحر للمعلومات ؟.

وكيف يمكن اجتناب القرصنة الفكرية دون فرض حواجز وتضييقات وأجهزة رقابة ؟.

وفي هذا السياق، فإن القانون يتعين عليه أن يتلافى ما يسميه بعضهم بعمل قرصنة على نطاق فسيح. وبما أنه من العسير التأكد بدقة من استقامة المعلومات المتبادلة بواسطة التقنيات الرقمية، وبما أنه من العسير أيضا منع القيام بمثل هذه المعاملات فقد ظهرت نظرية « الاستخدام العادل » « fair use doctrine » وهي نظرية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية للحد من الحقوق الحصرية لأصحاب حقوق التأليف. والهدف منها هو تيسير الابتكار والبحث بالحد من الأرباح المالية التي يحصل عليها مبتكرو البرمجيات وغيرها من المعطيات الإعلامية وذلك بإيجاد نقطة توازن بين المصالح المتقابلة.

وترتكز نظرية الاستخدام العادل لحقوق التأليف على الاعتبارات التالية :

* الهدف من الاستخدام : هل هو لغايات تجارية أم علمية.

* نوع المصنَّف المحمي بحقوق التأليف : هل هو عمل فني أم لا، منشور أم لا، مطبوع أم أنه جزء من عمل أشمل.

* قيمة المصنَّف في السوق لمعرفة مدى الضرر الذي يحصل للمؤلف عندما يقوم بتسويق المصنَّف.

وقد اعتمد فقه القضاء نظرية الاستخدام العادل في عدد من القضايا تتعلق بنقل غير مشروع لبرمجيات إعلامية لغايات تجارية.

على أن هذه النظرية هي أيضا محل انتقادات، خاصة لأن تطور الطرق السيارة للإعلام يجعل من العسير مراقبة الباحثين والمدرسين والصحافيين وغيرهم ممن لهم نفاذ إلى الشبكات المفتوحة لمنعهم من استنساخ المصنَّف بأكمله دون الاقتصار على جزء منه مثلما يسمح لهم به القانون.

الخلاصة

يتبين من هذا الاستعراض الموجز لمختلف الجوانب المتعلقة بالنفاذ إلى الشبكات وبالمعاملات المجردة من السند المادي أن التشريع لم يواكب بعد بعض التطورات التكنولوجية. ولئن كان القانون العام يمكن من مواجهة عدد من المشاكل، فإن الحاجة

تظهر إلى إرساء إطار ترتيبي خاص بالطرق السيارة للإعلام. وإن إحداث هذه الطرق يدعو إلى إعادة النظر في الصيغة المعتمدة للإحاطة القانونية بانتاج المعلومات وتوزيعها وتدفقها. ومثل هذه المراجعة لا تعني بالضرورة القطيعة مع الصيغ التقليدية لوضع المقاييس، وفي الإمكان أن تنطلق من المواصفات والمعايير التي بدأت تظهر في المحيطات الحالية للاتصال الالكتروني. ومثل هذا التمشي من شأنه أن يساعد على إرساء تشريعات وأساليب إحاطة تتسم بالمرونة وتتماشى مع مكاسب ومقتضيات المجتمعات المعاصرة.

الباب الثاني

المداولات العالمية

حول مفهوم الطريق السيارة للإعلام

1 ـــ التصورات المختلفة في البلدان المصنّعة

2 ـــ مفاوضات مجموعة الدول السبع (G7)

الباب الثاني

المداولات العالمية

حول مفهوم الطريق السيارة للإعلام

ممّا لا شك فيه أن الطرق السيارة للإعلام أضحت تمثل تحديا عالميا. وقد أدى إقبال كل الدول المصنّعة على إنجاز هذا المشروع إلى إعادة النظر بصفة شاملة في الأوضاع التي كانت قائمة في ميادين المواصلات عن بعد والمعلومات. وكان من أثر التطورات التكنولوجية الجديدة أن أصبحت الطرق السيارة للإعلام ظاهرة تحمل في طياتها رهانات ضخمة وتتسبب في معارك ومواجهات تجارية على الصعيد الدولي.

هذه الرهانات كبيرة جدا بالنسبة إلى الشركات وإلى البلدان المتقدمة أكثر من سواها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد أجهزة الميكروكمبيوتر التي بيعت في العالم عام 1994 قد تجاوز عدد السيارات التي بيعت في نفس العام، وأن السينما والتلفزيون يمثلان المورد الثاني من حيث الدخل الصافي في ميزان التجارة الخارجية في الولايات المتحدة. ويمكن القول كذلك بأن قطاع الاتصالات عن بعد، على صعيد الخدمات، سيتبوأ المنزلة الأولى في مستوى الناتج المحلّي الإجمالي لعدد كبير من البلدان بعد خمسة أو ستة أعوام من الآن.

1 ـــ التصورات المختلفة في البلدان المصنّعة

أ) في الولايات المتحدة الأمريكية

لقد خصت إدارة الرئيس كلينتون موضوع الاعلام والمعلومات بدراسة صدرت سنة

1993 تحت عنوان « رؤية للقرن الواحد والعشرين حول البنى التحتية للاعلام ». واعتبرت هذه الدراسة أن إقامة الطريق السيارة الرفيعة تشكل ضرورة مطلقة ومستعجلة لكل بلد متطور يرغب في الحفاظ على منزلة متقدمة في مطلع الألف الثالث للميلاد. على أن المجهود ينبغي أن يتأتى أساسا من القطاع الخاص، وهو ما يقتضي إلغاء اختصاص الدولة بالنسبة إلى كان قطاع الاتصالات.

ويطرح التصور الأمريكي فكرة الاستفادة القصوى من شبكة انترنات Internet هذه الشبكة العالمية التي تربط بين العديد من الشبكات الجهوية والوطنية. وبذلك يصبح النفاذ إلى المعلومات يسيرا جدا ومؤمنا إذ يمكن الحصول عليها في كل مكان بأقل التكاليف وبالعديد من الوسائل ومن خلال مختلف القنوات.

ولتجسيد هذه النظرة، يقترح المشروع الأمريكي إعادة توزيع الأدوار بين مختلف الأطراف الاجتماعيين. وفي نطاق التوزيع الجديد، تضطلع المصالح الحكومية بالمهمات التالية :

- التشجيع على الاستثمار الخاص من خلال التراتيب التشريعية والاعفاءات الجبائية.
- استحثات المبادرة في مستوى المجموعات المحلية، والجامعات والأكاديميات، والغرف التجارية ...
- ضمان سلامة المعلومات وشبكات التوزيع.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- السهر على تماسك العمل بين القطاعات الكبرى.
- التحاور مع الدول الأخرى لتنسيق المبادرة والاشراف على وضع الاتفاقيات الدولية.

أما القطاع الخاص فيتعين عليه، وعلى العناصر الأخرى التي يتكون منها المجتمع المدني، أن يضطلع بالأدوار المتبقية وهي :

- إنشاء البنى التحتية.

— تنمية البحث لاكتشاف أنواع جديدة من الخدمات عن بعد.

— انتاج وتوزيع البرامج.

— القيام بتطوير الخدمات التفاعلية.

ومنذ أن أعلن نائب الرئيس الأمريكي الحالي ألبرت غور عن مشروع « البنية التحتية الوطنية للمعلومات » المعروف باسم « الطرق السيارة للإعلام »، شهدت الولايات المتحدة تحركات كبيرة في صناعات السينما، والمعلوماتية، والاتصالات عن بعد، والتوزيع، والمعلومات، وهذه التحركات لئن لم تظهر بعد نتائجها فإنّ هدفها المعلن عنه بوضوح هو الهيمنة على شبكة المعلومات الرقمية على الصعيد العالمي.

وهذه المعركة التي انطلقت في الولايات المتحدة للسيطرة على شبكات الطرق السيارة للإعلام في المستقبل تتنافس فيها أكبر الشركات الأمريكية العاملة في مجالات الاتصالات على المسافات البعيدة، وشركات الاتصالات العاملة على النطاق المحلي، وشركات الكابل والتوزيع الكابلي، والشركات التي تصنع الأجهزة والبرامج المعلوماتية، وشركات إنتاج السينما والبرامج السمعية المرئية.

وتسعى كلّ مجموعة من هذه المجموعات إلى توسيع نطاق عملها إلى ميادين أخرى وتنويع نشاطها وكسب المزيد من المواقع في الأسواق. ويترتب عن ذلك عقد تحالفات أو اتفاقات بين مؤسسات من قطاعات مختلفة أو متكاملة لضم امكاناتها المالية والفنية، والاستعداد لمواجهة المنافسة في الظروف الجديدة التي يفرضها تقدم التكنولوجيا وتطور التشريعات.

وعلى سبيل المثال فإن شركات الهاتف شرعت في تجديد شبكاتها القديمة التي تعتمد الأسلاك النحاسية، فعوّضتها بالألياف الضوئية وهو ما مكّنها من أن توفّر علاوة على التلفون خدمات جديدة للمشتركين تتمثّل في خدمات الكابل والمولتيميديا في انتظار تقديم خدمات الهاتف المرئي. وهو ما أدخل اختلالا على التوزيع المعهود في الأدوار بين مختلف العاملين.

وهذا الوضع الجديد أدّى بالحكومة الأمريكية وبالكونغرس إلى العمل على إعادة النظر في التشريع الجاري به العمل باعتبار أنه قد تجاوزته الأحداث، وهو يقرّ التخصص في شبكات الهاتف بحيث أنّ المؤسسات التي تمتلك الشبكات المحلية لا تتدخل في شبكات المسافات البعيدة، كما يفصل بين شبكات الهاتف وشبكات توزيع التلفزيون بالكابل.

ومما لا شك فيه أن تطور التقنيات يؤدي إلى إلغاء الحدود التي كانت تفصل بين مختلف القطاعات إلا أن الأوضاع الجديدة يترتب عنها تباين المصالح وتضاربها أحيانا، مما يجعل مهمة التوفيق بينها غير ميسورة.

وهذه المزاحمة بين العاملين داخل الولايات المتحدة تجد صداها على الصعيد الدولي حيث تسعى العديد من القوى إلى إلغاء الحواجز التي تفرضها القوانين الوطنية. وفي هذا المجال، يوجد صراع حقيقي بين الأوروبيين والأمريكيين حول مسألة الشروط التي يمكن بمقتضاها أن يفتح كل بلد جانبا من سوقه الوطنية الخاصة بخدمات الاتصالات عن بعد، والتلماتية Télématique والهاتف اللاسلكي، لمؤسسات الطرف الآخر.

ولقد نجح الأوروبيون في استثناء قطاع الاتصالات عن بعد من مفاوضات « جولة الأوروغواي » Uruguay Round، إلا أنّ الأمريكيين يصرّون على إقحام هذا الموضوع في المفاوضات المقبلة، هدفهم من ذلك السيطرة على أكثر ما يمكن من عناصر الشبكة العالمية الجديدة للاتصالات.

ب) في اليابان

أدركت السلطات الحكومية أنّ حلول مجتمع الإعلام والاتصال قد أضحى وشيكا. فعهدت عام 1993 إلى مجلس المواصلات عن بعد بمهمة التفكير في الموضوع وإعداد تقرير بشأن السياسة التي يتعيّن اتباعها حتّى بداية القرن الحادي والعشرين.

وقد أوصى المجلس بالخصوص بالشروع في وضع برنامج لإنشاء بنية تحتية جديدة للاتصالات تتكوّن أساسا من الألياف الضوئية، وبانتهاج سياسة دعم لتنمية التطبيقات التي ينجزها القطاع الخاص أو العام أو شبه العام، والانطلاق في تنفيذ برنامج تجريبي يمتدّ

على ثلاث سنوات لتحديد جيل جديد من الخدمات، والنظر في إمكانيات التعاون مع كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في هذا المجال.

والهدف من كلّ ذلك هو إرساء الطرق السيارة للإعلام بصورة سريعة وعلى نطاق فسيح بحيث يمكن لكافة العائلات ولكلّ المؤسسات اليابانية الوصول إليها والارتباط بها قبل عام 2010.

ويستفاد من الإحصائيات والتقديرات التي نشرها المجلس أنّ الأنشطة المعلوماتية المتعدّدة الوظائف Multimédia في اليابان ستتطوّر بنسبة 7,5 % سنويا فيما بين 1990 و 2010 إذ سترتفع من حوالي 180 مليار دولار إلى حوالي 740 مليار دولار. أما التطبيقات الجديدة التي تستخدم الشبكات ذات التدفق العالي Haut débit فستمثّل عام 2010 سوقا إضافية تقدّر بـ 620 مليار دولار وهو ما يمثّل مليونين و 400 ألف موطن عمل.

وعلى هذا الأساس، فإن مجموع الأنشطة المعلوماتية المتعددة الوظائف ستمثّل 6 % من الناتج المحلّي الإجمالي لليابان عام 2010. وللتذكير، فإن صناعة السيارات في اليابان كانت لا تمثّل إلّا 4,6 % من الناتج المحلّي الإجمالي لهذا البلد عام 1990.

وقد قامت بعد المؤسسة اليابانية للتلفون والتلغراف NTT، وهي أكبر المؤسسات العاملة في قطاع المواصلات عن بعد على الصعيد العالمي، بتجهيز الأحياء التي تتواجد فيها المؤسسات ومكاتب الأعمال، بشبكات من الألياف الضوئية لربط المستخدمين الذين يستعملون التدفقات العالية. وستغطي هذه الشبكة كافة مناطق اليابان قبل عام 2015 وتقدّر استثماراتها بـ 110 مليار دولار في عشرين عاما.

إلّا أنّ هذا البرنامج لا يمكن تطبيقه إلّا بتعديل التشريعات الحالية التي لا تجيز لمؤسسة NTT تقديم خدمات لنقل الصورة. والمنتظر أن يسعى اليابانيون إلى إقرار التحرّرية في هذا الميدان مع إعطاء القطاع الحكومي أوفر قسط. كما سيعملون على إيجاد حلّ وسط مع الولايات المتحدة بشأن قطاع المواصلات عن بعد.

ج) في ألمانيا الاتحادية

لا توجد إلا مؤسسة حكومية واحدة مكلفة بالمواصلات عن بعد وبالكابل، وهي مؤسسة دوتش تيليكوم Deutsch Telecom التي تحولت إلى شركة مساهمة عام 1995 وستصبح مخوصصة جزئيا في عام 1996.

وقد اتجهت ألمانيا بقوة إلى إنشاء شبكات الكابل فأصبحت تعد الآن 13 مليون مشترك.

وسعيا لتمكين الجزء الشرقي (ألمانيا الشرقية سابقا) من اللحاق بالمستوى الذي عليه المواصلات في الجزء الغربي، وضعت الحكومة الاتحادية مخططا يمتد خمس سنوات من 1993 إلى 1997 لبناء شبكة جديدة في ذلك الجزء بنسق مليوني خط في العام. وتبلغ الاستثمارات الجملية الموظفة لذلك حوالي 7 مليارات من الدولارات كل عام حتى 1997.

وتتولى المؤسسة الألمانية Deutsch Telecom إنشاء شبكة كبيرة للتلفون تستخدم الألياف الضوئية (مع نقل التلفزيون بالكابل) وهو ما سيمكن مليونا ومائتي ألف مشترك أي خمس المشتركين فيما كان يسمى بألمانيا الشرقية من النفاذ إلى الطريق السيارة للإعلام عام 1996.

ومن ناحية أخرى، تقوم دوتش تيليكوم بإنجاز مشروع هدفه الوصل بالألياف الضوئية لأربعة آلاف منزل ومؤسسة صغيرة في منطقة شتوتغارت تمكينها من الحصول على خدمات تفاعلية Interactif ومتعددة الوظائف Multimédia، وذلك لاختبار رد فعل المستخدمين. وتبلغ كلفة المشروع حوالي 100 مليون دوتش مارك كما ستقام شبكات مماثلة في عدد من المناطق الأخرى. وتستعين المؤسسة بشركة خدمات لإنجاز البرامج المعلوماتية.

ويتبين مما تقدم أن المؤسسة الكبرى الألمانية مقبلة بقوة على الاستثمار وإنجاز المشاريع المستقبلية التي يتكامل فيها تحقيق البنى التحتية مع إنتاج المحتويات والبرامج المعلوماتية وهو ما يؤهلها لتطوير شبكات الاتصال عن بعد والبث التلفزيوني نحو الطرق السيارة للإعلام.

د) في بريطانيا العظمى

لم تدع المملكة المتحدة لحدّ الآن إلى القيام باستشارة وطنية أو بتفكير علني بشأن الطرق السيارة للإعلام. وقد وضعت بريطانيا العظمى حدًا للاحتكار الحكومي في قطاع المواصلات عن بعد منذ عام 1984. وأدى ذلك بالخصوص إلى دخول بعض المنافسين وخاصة من الأمريكيين الذين يقدّمون خدمات هاتفية تعتمد التوزيع بواسطة الكابل.

إلّا أنّ مؤسسة « بريتش تيليكوم » British Telecom (B.T.)، التي كانت تحتكر القطاع، مازالت تحتفظ بحوالي 90 % من أنشطة المواصلات عن بعد. ويبدو أن هذه المؤسسة .B.T التي تتوفر لديها طاقة مالية كبيرة، تنتظر أن يرخص لها في نقل الصورة للشروع في إنجاز الطرقات السيارة للإعلام، وقد شرعت بعد في تجربة لمختلف التقنيات وتقييم لحاجات السوق وردود فعل المواطنين.

وقد بيّن استطلاع للرأي أجري عام 1995 أن البريطانيين مستعدون للاقبال على الطرق السيارة للاعلام، إلا أن قلة التدريب تعوق تطوير مثل هذه التكنولوجيا في عملهم.

ويستفاد من هذا الاستطلاع أن 71 % من الأشخاص الذين تم استجوابهم يرتاحون لاستخدام الأدلة الالكترونية للهاتف وأن 52 % يحبذون إمكانية إدارة حساباتهم البنكية من بيوتهم بواسطة الحاسوب. كما أن 63 % مبتهجون لامكانية حجز مكان في القطار بواسطة الحاسوب.

وفي المقابل أكد 45 % من المستجوبين أنهم لا يستطيعون استخدام هذه التكنولوجيا وان امكانيات التكوين في هذا المجال محدودة للغاية.

ويخشى بعض الباحثين البريطانيين أن تؤدي التكنولوجيات الجديدة للاتصال الى ظهور المزيد من الفوارق الاجتماعية، وإلى حذف ما يناهز 300 ألف موطن شغل قبل نهاية هذا القرن. ومما لا شك فيه أن عدم التمكن من استخدام هذه التكنولوجيا والتدرب عليها من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في درجة التأهيل لدى العاملين ونقص في قدراتهم الصناعية.

هـ) في فرنسا

عرفت فرنسا بنجاح نظام المينيتال الذي ظهر في مطلع سنوات الثمانين واشتهر بخدماته التي يؤديها في مجال توفير المعلومات والمعاملات.

وقد حقق المينيتال انتشارا كبيرا في فرنسا حيث أصبح يوفر أكثر من 23000 خدمة، ويرتبط به أكثر من 6000 موزع خدمات ويبلغ رقم معاملاته ما يناهز مليارا ونصفا من الدولارات سنويا، إلا انه لم ينتشر في بلدان كبيرة خارج فرنسا.

ولعل ذلك راجع الى بعض الأسباب مثل البطء الذي يعمل به، وصغر شاشته التي لا تستعمل الألوان وكذلك إلى أنه لا ينقل الصوت.

ولئن مكّن المينيتال من اكتساب خبرة ثمينة في ميدان الخدمات التلماتية فإنه بحكم التطور وباعتبار الخدمات المتعددة والمحتويات الكثيفة التي توفرها اليوم أنظمة المولتيميديا قد أصبح وكأنه من جيل تجاوزته الأحداث.

وإدراكا لهذا الوضع ومواكبة للتطور الذي تشهده الساحة الأمريكية والأوروبية، طلبت الحكومة الفرنسية في مطلع عام 1994 من الخبير الفرنسي تيري Théry إعداد دراسة حول الموضوع وتقديم مقترحات تساعد على ضبط التوجهات التي ينبغي اتباعها والوسائل اللازمة لانجاز الطرق السيارة للاعلام في فرنسا.

وقد قدم الخبير تيري تقريرا ضافيا حول الموضوع واقترح فيه بالخصوص اعتماد مبدئين هما :

ــ توفير الطرق السيارة للاعلام من الآن إلى حدود عام 2015 لكل المواطنين في منازلهم وفي مواطن عملهم.

ــ واقرار مبدإ المساواة بين الجميع في النفاذ إلى هذه الطرق.

ولتدارك البلدان التي سبقت فرنسا في هذا الميدان وخاصة ألمانيا التي سيكون لها عام

1996 مليون ومئتا ألف مشترك في الطرق السيارة للاعلام، اقترح التقرير القيام بأربعة أعمال أساسية هي :

ــ النشر العاجل لشبكات من الألياف الضوئية يمثل ما بين 4 ملايين و 5 ملايين خط، على ان تضطلع المؤسسة الحكومية فرانس تيليكوم France Télécom بدور أساسي في انشائها مع تمكين غيرها من العاملين الخواص من المشاركة في تنفيذ المشروع، وذلك وفقا للتطور المنتظر في التشريع الفرنسي والرامي إلى الحد من احتكار الدولة لقطاع الاتصال.

ــ إنشاء أرضيات واسعة ومتعددة لتجربة الخدمات وتطوير البرمجيات واختبار الأسواق المتوفرة. ويكون ذلك بتركيز الألياف الضوئية في تلك المناطق وتزويد شبكاتها من المحتويات المتنوعة كالصحافة والاعلام المكتوب، ومنتجات دور النشر التي تسوّق الآن على سندات السي دي روم CD-ROM، وقنوات التلفزيون، ومنتجات تجارة التوزيع، ومحتويات الخدمات كالبنوك والتأمين، والنقل، وكذلك كل المنتجات ذات الصبغة الثقافية كالمتاحف والمكتبات، أو السياحة كالمناطق والآثار والمعالم.

ــ تطوير البرمجيات الخاصة بالخدمات والمحتويات باعتبار أن البرمجيات Logiciels، لها دور أساسي في انجاح الطرق السيارة للاعلام لا يقل أهمية عن البنى التحتية من الألياف الضوئية. ويتعين لذلك انتهاج سياسة للتشجيع على الابتكار في ميدان البرمجيات وخاصة في ميدان التطبيقات الجديدة الخاصة بالمولتيميديا.

ــ تكثيف استخدام تقنيات اي-تي-آم ATM والتعجيل بتعميمها داخل الشبكات باعتبارها التقنية المستخدمة عالميا لانشاء شبكات مفتوحة عالية التدفق، قادرة على وصل كل مستخدم بأي خدمة من خدمات المولتيميديا.

ويتم ذلك بالتوازي مع نشر شبكات الألياف الضوئية وإنشاء الأرضيات التجريبية.

وحيث أن قطاع الاتصالات عن بعد يعتبر من أكثر القطاعات قدرة على إحداث فرص العمل، وان التقديرات تشير إلى تحقيق نسبة نمو سنوي ما بين 5 و 7 % سواء في

فرنسا أو على الصعيد العالمي، فالمنتظر ان يتضاعف عدد العاملين في هذا القطاع في فرنسا في عشرة أعوام فيرتفع من 300000 حاليا إلى 600000 عام 2005 اذا ما تم انشاء الطرق السيارة للاعلام بسرعة.

ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي تظافر جهود الدولة مع القطاع الخاص، واستخدام شبكات كوابل الهاتف الموجودة في انتظار النشر الكامل للطرق السيارة للاعلام والاتجاه إلى التعاون والتشارك مع عدد من البلدان الأوروبية. على ان هذه الأعمال لن تؤتي ثمارها كاملة الا بتوعية الرأي العام ومختلف العاملين بأهمية الطرق السيارة للإعلام وبما تتضمنه من آفاق واعدة.

لذلك فإن الطرق السيارة للاعلام لا ينبغي ان تبقى قضية الاختصاصيين فحسب بل ينبغي تعبئة مختلف شرائح المجتمع وتوعيتها بالفرصة التي تتيحها هذه التكنولوجيا الجديدة لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبناء مجتمع جديد هو مجتمع الاعلام.

و) في مستوى المجموعة الأوروبية

ومن جهتها خصت المجموعة الأوروبية موضوع الطرق السيارة للاعلام بدراسات شملت مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي وقد نشرتها سنة 1994 في كتابين (أبيض وأخضر) لخصت فيهما أوضاع بلدان المجموعة مع إبراز العناصر الاستراتيجية التي ستعتمدها أوروبا للمساهمة في هذا المشروع الكوني.

وبذلك توصلت البلدان الأوروبية إلى استنتاجات مماثلة في الغالب للاستنتاجات الأمريكية لكنها لم تتبن البعض من تلك الاختيارات مثل التحررية الكاملة لقطاع الاتصالات مقترحة تخلي الدولة جزئيا عن احتكارها لهذا القطاع واعتماد اللامركزية وتدعيم دور الجماعات المحلية في مجالات الاتصال.

إلا أن الآراء بقيت متباينة داخل المجموعة إذ لم تجتمع الكلمة على رأي موحد حول بعض المواضيع عندما التأمت في بروكسال يومي 25 و 26 فبراير 1995، القمة المصغرة للبلدان السبعة الأكثر تصنيعا (G7).

2 ــ مفاوضات مجموعة الدول السبع G7

تبعا للنداء الذي أصدره الرئيس بيل كلنتون، واستجابة للرغبة التي عبّر عنها، استضافت اللجنة الأوروبية، مؤتمرا لهذه البلدان السبعة حضره بالإضافة إلى الوزراء المعنيين، نائب الرئيس الأمريكي ورؤساء البعض من المجمعات الصناعية الكبرى.

والجدير بالذكر أن البعض من الملاحظين رأى في هذا الاجتماع، استئنافا للحوار الأمريكي الأوروبي حول الانتاج السمعي المرئي الذي لم يؤد إلى نتائج تذكر ولم يسمح بضبط إطار للتعاون في هذا المجال قبل التوقيع على اتفاقية الغات.

وقد اتفقت الأطراف المعنية إذاك على تكليف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي كانت أولى نتائج هذه الاتفاقية، بفتح الملف من جديد وتهيئة المناخ لاتفاق إضافي يتمم هذه الاتفاقية العالمية.

وقد صدر عقب هذا الاجتماع شبه بيان لندوة مجموعة السبع G7 ببروكسال قدم كملخص لإستنتاجات الرئاسة ونشر تحت عنوان : « **خلق مجتمع الاعلام مهمة كبرى للمستقبل ورؤيا مشتركة لإثراء الإنسانية جمعاء** »[1].

وفعلا فإن النص النهائي لم يأخذ صيغة بيان رسمي وإنما أتى في شكل بلاغ لخصت فيه رئاسة المجموعة الأوروبية أبرز النقاط التي كانت محل وفاق جماعي. وقد تكرس حسب ذلك النص مبدأ تحرير الاتصالات واحترام التعددية الثقافية اللغوية.

وجاء في مقدمة البلاغ أن الانتقال نحو مجتمع الاعلام في كنف المرونة والنجاعة يمثل أحد الإجراءات الكبرى التي يتعين مباشرتها في العشرية الأخيرة من القرن العشرين.

وأن البلدان السبعة الأكثر تصنيعا مطالبة بالقيام بدور طلائعي في نحت ملامح المجتمع الكوني للاعلام وذلك مع تشريك كافة البلدان النامية في هذا الجهد العالمي.

---

(1) في برقية لوكالة الأنباء الفرنسية .A.F.P بتاريخ 26-2-1995 و .U.T.C ومنشورات أخرى للمجموعة الأوروبية تحت عنوان استنتاجات الرئاسة.

وحتى يشمل التطور كافة الأطراف وجميع الشرائح الاجتماعية فإن يتعين على الحكومات استحثاث الاستثمار الخاص وتوفير المرافق الملائمة لذلك.

كما أنه يتعين عليها خلق المناخ الدولي الملائم وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات.

أ) المبادىء

ولتجسيم مفهوم هذا المجتمع، صادق المؤتمرون على ثمانية مبادىء أساسية هي :

- المنافسة النشيطة المتنامية.
- التشجيع على الاستثمار الخاص.
- ايجاد إطار قانوني متماش مع نسق التطور.
- ضمان انفتاح شبكات الاتصال أمام كل رغبة.
- التعهد بوضع العروض والخدمات للجميع بدون تمييز.
- توفير المساواة والحظوظ للاستفادة العامة من شبكات الاتصال.
- تنمية تنوع المضامين بما في ذلك التنوع الثقافي واللغوي.
- الاعتراف بضرورة التعاون العالمي مع عناية خاصة بالبلدان النامية.

ويكون تجسيم هذه المبادىء في مستوى البنية التحتية من خلال الإجراءات التالية :

- النهوض بترابط وتشابك قنوات الاتصال.
- تنمية الأسواق العالمية لقنوات الإرسال والخدمات ومختلف التطبيقات.
- ضمان احترام الحياة الخاصة وسلامة المعلومات.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- التعاون في مجالات البحوث وتنمية التطبيقات الجديدة.
- التحكم في الانعكاسات الاجتماعية والحياتية لمجتمع الإعلام.

ب) المشاريع النموذجية

أما المشاريع النموذجية فهي تهدف أساسا إلى تكثيف تدفق الاعلام، وتبادل

المعطيات، واختيار المشاريع التي تتكامل فيها فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية ملموسة وتساعد على بروز أسواق واسعة لتبادل منتجات جديدة وخلق حاجات غير معهودة.

وينبغي أن تكرس المشاريع المقترحة مجموعة من المبادىء ومنها إعطاء نظام ملموس لمعنى مجتمع الاعلام في ذهن المواطن وذلك مع احترام مبدإ التعددية الثقافية واللغوية واستحثاث الأعوان المباشرين للقطاعات الصناعية والجامعية والإدارية وكذلك تشريك مختلف الدول والمؤسسات العامة والخاصة والمنظمات الدولية وهياكل مراقبة المواصفات وغيرها من التنظيمات. وقد اتفق المشاركون في الندوة على إعطاء الأولوية للمشاريع النموذجية التالية :

- تقييم شامل لانعكاسات مجتمع الإعلام على مختلف القطاعات.
- تيسير مد الشبكات السريعة وذات النطاق العريض والربط بينها في أوسع مجال عالمي.
- تصور برامج تربوية وتعليمية مستمدة من ثقافات متعددة لفائدة الجامعات والمؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة.
- تكثيف المكتبات الألكترونية والربط بينها.
- توظيف التقنيات الحديثة في إثراء المتاحف وقاعات عرض الفنون.
- إحكام تبادل المعلومات حول المحيط والموارد الطبيعية للمزيد من الإفادة العلمية للتلاميذ والطلبة.
- المساعدة على ايجاد شبكة عالمية لمجابهة المخاطر ومعالجة الحالات الاستعجالية.
- التعميم على مستوى عالمي للتطبيقات الجديدة في النظام الصحّي والاستشفاء عن بعد.
- تكثيف الإعلام الحكومي والاجتماعي لتيسير التعامل بين الإدارة والمؤسسة الاقتصادية والمواطن.
- إيجاد فضاء مشترك بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتبادل المعلومات والتعاون.
- تنمية المنافسة الصناعية وحماية المحيط من خلال نظام للإعلام البحري وتبادل المعلومات والاستفادة منها على أوسع نطاق عالمي.

هذه هي الرؤيا العامة لمشروع الطريق السيارة للإعلام.

فما هو موقف البلدان الافريقية من هذا المشروع العالمي وهل هي مستعدة اليوم للإسهام في هذا البناء الشامخ الفسيح ؟

مما لا شك فيه أن التنمية قد دخلت إلى بلداننا، وإلى مناطقها النائية بالخصوص، بفضل إنشاء الطرق الريفية وتركيز الخطوط الهاتفية، وقد أقدمنا على بناء الطرق السيارة والمطارات الحديثة دون أن ننتظر انقراض وسائل النقل البدائية وزوال العربات التي تجرها الدواب. والمهم بالنسبة إلينا هو أن تمر هذه الطرق السيارة للإعلام ببلداننا وأن تؤتي النظم التفاعلية نتائجها كاملة.

وعلى هذا الأساس، فإنه بإمكاننا أن ننتظر بتفاؤل عصر الإعلام. إلا أنه يتعين علينا في الآن ذاته، أن نحذر خطر الانحراف في صورة ما إذا كان امتداد هذه الطرق السيارة في غير صالحنا أو اذا كانت هندستها لا تتلاءم مع محيطنا وخاصياتنا.

الباب الثالث

ما تنتظره المجموعة الإفريقية
من مجتمع الإعلام

1 ــ الاعتبارات العامة

2 ــ المعطيات المتفاوتة

3 ــ الوعود والخدمات المنتظرة

الباب الثالث

ما تنتظره المجموعة الإفريقية من مجتمع الإعلام

إن الإجابة على هذا السؤال ليست بالأمر الهيّن لأننا أمام اعتبارات عامة، ومعطيات متفاوتة، ووعود شاملة.

1 ـــ الاعتبارات العامة

مما لا شك فيه أن البلدان الافريقية، إذا ما أرادت أن تكسب النجاح في الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المعلومات، يتعين عليها أن تحرص على إرساء بنية أساسية على مستوى شبكات الاتصال، تكون ذات قدرات عالية وقابلة للتطور. وإذا ما تأخرت بلداننا عن ارساء هذه البنية والسيطرة على الخدمات التي توفرها، فإن بلدانا أخرى منافسة لنا هي التي ستنتفع وحدها بما ينجرّ عن مثل هذه البنية من نمو اقتصادي ومن مواطن العمل الجديدة، لأن مؤسساتنا تكون آنذاك فاقدة لأجهزة التواصل وللخدمات الأساسية التي هي في حاجة إليها لإرساء قدرتها على المنافسة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

ويتعين على البلدان الافريقية أن تغتنم الفرص التي يتيحها لها عهد المعلومات لكسب امتيازات لا اقتصادية فحسب، بل وكذلك اجتماعية وثقافية. ولهذا الغرض، فهي مدعوة إلى إرساء بنية متطورة تضمن التواصل الحيوي بين المؤسسات والمتعاملين معها، وكذلك إلى استحثاث انتاج المعلومات الالكترونية التي تمثل المادة الأولية الجديدة في هذا

العصر الجديد. كما أنها مدعوة إلى إعداد الكفاءات القادرة على انتاج هذه المعلومات وعلى الوصول إليها وتحليلها واستخدامها.

وقد يتساءل بعضنا هل الطرق السيارة للإعلام حقيقة أم سراب .و وهل سيكون الاستثمار فيها مربحا بالضرورة ؟ الآراء تبدو متباينة بهذا الشأن. فالبعض يرى أن الواقع الذي يعنيه هذا المفهوم يشوبه الكثير من الغموض وانعدام الدقة وهو ما لا يرغّب في الاستثمار فيه، وأن الخدمات التفاعلية الحوارية ليست على تلك الدرجة العالية من الوثوق والأهمية التي ينسبها إليها البعض، وأن الطرقات السيارة للإعلام لا تعدو أن تكون وهما صنعته بعض وسائل الإعلام.

في خضم هذا الجدل القائم حاليا، هناك سؤال لا محيد عنه : ما هو السبيل الذي ينبغي أن تنتهجه القارة الافريقية ؟.

قد تعتبر بعض البلدان الافريقية أن الطرق السيارة للإعلام والاتصال هي من باب الترف والكماليات في الوقت الذي مازالت فيه هذه البلدان تكدّ لتوفير حاجاتها الحيوية. وقد لا تشعر بالحاجة إلى إنشاء طرق سيارة للإعلام إذا كانت الطرقات العادية، والمسالك الفلاحية، وماء الشراب، والمواد الأساسية نادرة أو غير موجودة.

ولو أقدمت افريقيا على تركيز الطرق السيارة للإعلام، فهل ستتمكن بحق من حل مشاكلها في ميدان الاتصالات، وكذلك المشاكل الناجمة عن وضعها الاقتصادي بتدارك ما تشكوه من تخلف في هذا المجال ؟.

إن شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية في القارة الافريقية تتميز اليوم بضعف في كثافة الخطوط الهاتفية. فالقارة الافريقية التي تضم 12 % من سكان العالم لا تملك أكثر من 2 % من أجهزة الهاتف وأنه لا يوجد بها سوى خط هاتفي واحد لكل 100 ساكن بينما المعدل العالمي هو 10 خطوط لكل 100 ساكن، وترتفع معدلات هذه النسبة إلى أكثر من 45 % في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه لا يوجد في القارة الافريقية بأسرها إلا 9,4 ملايين خط هاتفي بينما يبلغ مجموع الخطوط في العالم 575 مليون خط.

فهل ستقدر افريقيا على تعبئة التمويلات اللازمة لتلبية حاجياتها الكبيرة في هذا المجال ؟ لا شك ان تطوير شبكات الهاتف الأساسية يقتضي استثمارات ضخمة وان الحاجات التي قد تنجر عن الطرق السيارة للإعلام ستكون أضخم. ولئن كان بإمكان البلدان الافريقية ان تجني الكثير من المنافع من هذا التطوير فإنه لا بدّ من التساؤل عن مدى صلاحية بعض الاختيارات.

إن الأمر يتعلق بخيار استراتيجي. وهو ما يقتضي القيام بتفكير عميق وبالتشاور بين كافة الأطراف في كل أمة وكذلك في مستوى القارة الافريقية بأسرها.

ولا بدّ لنا في هذا الحوار من أن نأخذ بالاعتبار قيمنا ومعتقداتنا وتطلعاتنا لنتمكن من ملاءمة حاجاتنا مع ثقافتنا ومع وضعنا كبلدان نامية.

لا جدال اليوم في أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن المعلومات بعد أن كانت القرون التي سبقته قرون الصناعة. ويتعين على البلدان الافريقية أن تسعى إلى إعداد العاملين والقطاعات المعنية ليكونوا في الموعد وذلك بتيسير إحداث المنتجات والخدمات، وتركيز المؤسسات في قطاع تكنولوجيا المعلومات وكذلك بإرساء مناخ يساعد على الاستثمار والابتكار. أما بخصوص المشاركة في الطرق السيارة للإعلام، فإن سبيل الاختيار أعسر. فالكثير من البلدان الأجنبية قد رسمت لنفسها أهدافا مضبوطة فيما يتعلق بالترابط بين الشبكات وبتهيئة البنى التحتية. فهل ينبغي للبلدان الافريقية ان تنتهج نفس السبيل ؟ وإذا كان الجواب بنعم، فبأي نسق وبأي أهداف ؟ وهل يتعين على بلداننا متابعة التطور الذي يشهده العالم في هذا المجال وملاءمة ذلك مع أوضاعنا بالاعتماد على مشاركة كل المعنيين ؟.

ما من شك في أنه ينبغي للأفارقة أن يرسموا لأنفسهم الطريق التي يرون من الصالح سلوكها قبل أن تفرض عليهم أطراف أخرى اختياراتها، كما يتعين عليهم توجيه جهودهم في أقرب وقت ممكن، إلى وضع استراتيجيات على الصعيد الوطني وعلى صعيد القارة بأسرها، بهدف إنشاء الشبكات والخدمات التي تسمح بتحديث الخدمات الحكومية وبتنمية القارة من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية.

وإذا ما كان مفهوم الطرق السيارة للإعلام موضع جدال هذه الأيام في العالم الغربي، فإنه من المتأكد علينا التحاور بشأنه باعتبارنا بلدانا في طريق النمو. وإن العديد من التساؤلات تبقى مطروحة لدينا وينبغي ان نتبادل الآراء بشأنها :

— فهل سيكون بإمكان كل الأفارقة الوصول إلى مختلف هذه الشبكات وهذه الخدمات ؟
— وما هي الخدمات التي يمكن تقديمها وما هي الأجهزة التي ستتولى القيام بذلك ؟
— كيف نجتنب الوقوع في التبعية فيما يتعلق بالمحتويات والأجهزة الناقلة لهذه التكنولوجيا الجديدة ؟
— وماذا ستكون آثار هذه الثورة التكنولوجية على قيمنا الثقافية والاجتماعية ؟
— وهل سيكون إرساء شراكة دولية في ميدان الاتصال أمرا جديا يمكن لنا الاطمئنان إليه ؟
— وما هي انعكاسات ذلك على نمط عيشنا ؟
— وما هي الرهانات الصناعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن هذه الحركة الدولية ؟.

تلك هي بعض الشواغل والهواجس التي يتعين علينا جميعا أن نفكر فيها مليا حتى نتمكن من إرساء الاستراتيجية الملائمة التي يتعين تنفيذها **للبلدان الافريقية وبواسطة البلدان الافريقية** حتى تحقق بنجاح دخولها إلى عصر المعلومات.

ومهما يكن من أمر فإن المجموعة الافريقية بإمكانها على غرار البلدان المتقدمة أن تؤمل من الارتباط بهذه الشبكات حصول تقدم ملموس في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف كثيرة في ميادين الصحة والتربية والتدريب المهني والبحث العلمي وغيرها.

2 — المعطيات المتفاوتة

إن المعطيات العامة التي سبق ذكرها ما هي إلّا مؤشرات تقريبية نظرا لتفاوت

الأوضاع بين مختلف البلدان الافريقية. فالوضع يختلف تماما من بلد إلى آخر. فالفارق مثلا بين افريقيا الجنوبية وأوغندا شاسع لا يقبل المقارنة.

أ) مثال بلد عربي افريقي متوسطي

لو أخذنا مثالًا بلدًا عربيًا افريقيًا متوسطيًا صغيرًا مثل تونس لوجدنا أنه قد سجل خطوات هامة لتطوير وتحديث شبكة المواصلات حيث بلغت نسبة الرقمنة (Numérisation) 75 % حاليا وتتواصل الأعمال لرفع هذه النسبة إلى حوالي 95 % في نهاية 1996.

أما عدد أجهزة الهاتف فسيرتفع إلى 10 أجهزة لكل 100 ساكن وهي من أعلى النسب في القارة الافريقية.

شبكات الإرسال

ستتطور شبكات الإرسال بإنشاء 100 وصلة من الحزم الهرتزية الرقمية، و 2000 كيلومتر من كوابل الألياف الضوئية. وسيتمّ استخدام تقنية (Synchronous Digital Hierarchy) SDH في مستوى مدينة تونس ثم فيما بين المدن في فترة لاحقة.

وتقنية SDH، التي هي تقنية إرسال رقمي ذات طاقة حمل كبيرة جدا (من 2 إلى 10 جيغاهرتز/ثانية) وجودة عالية، تمثل إحدى المكوّنات المهمة للطرق السّيارة للإعلام.

الاتصالات الدولية

تم إحداث وصلتين : الأولى مع فرنسا وأوروبا والثانية مع إيطاليا والشرقين الأوسط والأقصى.

ويشكّل استخدام النظام الرقمي على الشبكة الدولية عاملا أساسيا لانفتاح تونس على العالم الخارجي وتمكينها من المشاركة في الإنتاج الدولي للمعلومات، ومن الارتباط بقواعد المعطيات في مختلف أنحاء العالم.

وسيكون بإمكان هذه الشبكة توفير وصلات مختصة رقمية ذات 64 كيلوبيت في الثانية.

شبكة نقل المعطيات

شبكة « تونيباك TUNIPAC » التي تم إنشاؤها عام 1992 تمثّل البنية التحتية لشبكة نقل المعطيات. وقد بلغت بعد أقصى مداها. ونظرا لتطور حاجات المستعملين، فقد تعيّن توسيعها للزيادة في طاقاتها ولتوفير تكنولوجيات حديثة وخدمات جديدة للمستعملين. وهذه التوسعة هي الآن في طور التجربة وسيتمّ وضعها على ذمة العموم خلال هذا العام.

أما شبكة الفيديوتكس (Vidéotex)، فسترتكز على هذه البنية التحتية وستعمل بالحروف العربية واللاتينية. وستمكّن مستعملي المينيتال (Minitel) أو الميكروكمبيوتر من الحصول على خدمات متعدّدة ومن الوصول إلى الكثير من قواعد المعطيات.

وستمكّن هذه التجربة في استخدام المعلومات بصفة تفاعلية (أو حوارية) (Interactive)، من معرفة حاجات المستعملين واستخدامات الملتيميديا في المستقبل.

وتتوفر بتونس خدمات شبكة انترنات (Internet) وهي أكبر شبكة لنقل المعلومات في العالم. وقد كانت تونس من أولى البلدان العربية والافريقية التي ركّزت مفصلا (Noeud) خاصا بها للارتباط بهذه الشبكة.

وبإمكان المستعملين لهذه الشبكة في تونس ربط بنوك المعطيات التي لديهم بشبكة انترنات، وبذلك يسهمون في التعريف ببلادهم في مختلف المجالات على الصعيدين الوطني والدولي.

وعلاوة عن الحاجة إلى تطوير شبكة (TUNIPAC)، ظهرت الحاجة كذلك إلى تحقيق الترابط بين الشبكات المحلية البعيدة عن بعضها.

أما تكنولوجيا آي–تي–آم. (.A.T.M)، فهي مازالت في طور التجربة وسيتمّ اقتناء محوّل (.Commutateur A.T.M) لمواجهة الحاجات التي ظهرت حتّى الآن وخاصّة في

مجال الطبّ عن بعد (Télémédecine). وتتواصل الدّراسات والتّجارب للتّعرف إلى المستخدمين أو العاملين القادرين على انتاج بنوك المعطيات وقواعد المعطيات.

ويتمّ تطوير الشبكات بحسب الحاجات الحقيقية التي يعبّر عنها المستخدمون.

ب) مشروع عربي اقليمي يهم افريقيا

لئن كانت الشبكة العربية للمعلومات ARISNET ذات طابع قومي عربي، فإنها تخدم افريقيا أيضا. ذلك أنها تشمل مختلف البلدان العربية الافريقية وتمتد نحو افريقيا عبر هذه البلدان.

لقد انطلق مشروع الشبكة العربية للمعلومات ARISNET بتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة اليونسكو.

وهو يهدف بالخصوص إلى إعادة تنظيم ميدان مهمّ هو ميدان المعلومات والتوثيق في البلاد العربية وتمكين المؤسسات العربية المعنية من الوسائل والتقنيات الملائمة التي تساعدها على التنسيق بين الأدوات التي تستخدمها وعلى المبادلات والتعاون في هذا الميدان.

وكان من المتوقّع إنجازه في مرحلتين :

ــ المرحلة الأولى للإعداد وقد دامت خمسة أعوام (1982–1987) وتمّ أثناءها بالخصوص إحداث مركز التوثيق والمعلومات للجامعة العربية ALDOC.

ــ أما الثانية، فهي مرحلة إنشاء المشروع بالذات وكان المقدّر أن تدوم كذلك خمسة أعوام.

وبما أن الغاية المراد بلوغها هي تمكين المستخدمين من مختلف أنحاء البلاد العربية من التخاطب والتحاور فيما بينهم وتبادل المعلومات بطريقة تفاعلية Interactive، فقد كان لا بدّ من البدء بالتنسيق بين الأدوات المستخدمة وطرائق العمل، واستخدام لغة واحدة، وهيكلة الشبكة. واتجهت الجهود إلى إنشاء مشروع نموذجي يضمّ في مرحلة أولى الثلاثة

أو الخمسة بلدان المعنية وذلك بمساعدتها على إنشاء بنية أساسية وطنية وتنظيمها بهدف الوصول إلى شبكة وطنية للمعلومات.

هذه الشبكات الوطنية يتمّ فيما بعد ربطها فيما بينها وكذلك بالشبكات القطاعية التي تتولى إحداثها في الوقت ذاته والتنسيق بينها المنظمات العربية المختصة.

ولئن اعترضت تنفيذ هذا البرنامج بعض الصعوبات، فقد كانت له جوانب إيجابية عديدة.

من ذلك أنه أسهم بصورة إيجابية في تدريب عدد كبير من الفنيين العرب وتمكينهم من درجة عالية من الاختصاص في ميادين علوم المعلومات ومعالجة المعطيات، وقواعد المعطيات، والشبكات، والأدوات والتقنيات التوثيقية. وكان من المفروض أن يسهم هؤلاء الاخصائيون في إرساء الشبكة سواء في بلادهم أو على الصعيد القطاعي أو الاقليمي العربي.

كما مكّن المشروع من تقديم مساعدة فنية مهمة إلى حوالي 60 مؤسسة في 16 بلدا عربيا في مجال معالجة المعلومات، واستخدام الآلية (automatisation) وإدخال التقنيات الجديدة للمعلومات وهو ما سمح بإيجاد بعض البنى القاعدية المؤسساتية الوطنية القادرة على العمل ضمن الشبكة العامة.

وكانت المرحلة اللاحقة من المشروع تتمثل في المساعدة على إحداث مركز في كل بلد من البلدان المعنية، تكون مهمته الأساسية تنسيق النشاط المعلوماتي ضمن الشبكة الوطنية لذاك البلد، ثم التنسيق مع المراكز الاقليمية أو القطاعية من ناحية، ومع الشبكة العامة العربية من ناحية أخرى.

الصعوبات التي اعترضت المشروع

هذا المشروع لا يمكن أن يتركز وأن يعمل بصفة طبيعية بدون أن توجد له مسبّقا بنية تحتية قاعدية.

وقد اصطدم المشروع منذ البداية بهذا المشكل المتمثل في :

* قلة الكتب التقنية المتعلقة بمعالجة المعلومات والتي يتعين توفيرها للعاملين لتنسيق أعمالهم وإرساء الأسس الأولى لهذا المشروع.

* قلة المواصفات العربية في هذا الميدان آنذاك. فقبل عشر سنوات مضت، كان لا يوجد إلّا القليل من المواصفات العربية تتعلق بميدان معالجة المعطيات وتبادلها. فكان لزاما الشروع في إعداد المواصفات normalisation والتنميط standardisation بين البلدان العربية واستكمال الجهود التي قامت بها بعض البلدان العربية.

وقد تمّ بالفعل وضع عدد من المواصفات فأصبحت مواصفات معترفا بها لدى المنظمة الدولية للمواصفات إيزو ISO بينما مازالت بعض المواصفات الأخرى غير تامة وتستدعي المزيد من الجهود.

* قلة البنى التحتية القاعدية زمن انطلاق المشروع وخاصة قلة الأجهزة المعلوماتية لمعالجة الحروف العربية، المطابقة للمواصفات المعترف بها والتي يمكن أن تتلاءم مع بعضها.

فقد كانت السوق العالمية تهيمن عليها شركات صناعية كبرى تكيّف منتجاتها بحسب عقود الشراء التي تحصل عليها من البلدان العربية. فكان ينبغي العمل على إقناع هذه الشركات بوجود ثقافات وحاجات أخرى غير لاتينية وبأنه يتعيّن عليها أخذها بالاعتبار وتلبيتها.

* الاختلاف بشأن تصوّر المشروع والغاية منه بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD وبين الجانب العربي. وقد ظهر ذلك في وضع آجال الإنجاز ولا سيما عند الاقتراب من المراحل الجوهرية من المشروع. كما أن عددا من الجوانب كان ينبغي تحديدها بدقة مثل التمويل، والخبراء الذين يشاركون في المشروع، ودور الدول الأعضاء.

* لا يكاد يوجد أي تنسيق أو تعاون بين المشروع العربي والمشاريع المماثلة في افريقيا والمنتفعة بإعانة برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو غيره من المؤسسات المانحة. ولم يتمّ التفطن

إلى ضرورة إيجاد التنسيق والتكامل بينها إلّا بعد فوات الأوان. من ذلك أنّ مشروع شمال افريقيا لتوزيع المعلومات NADIS كان يهدف إلى تغطية بلدان شمال افريقيا في نطاق المشروع الخاص بالقارة الافريقية PADIS، ثم تبيّن أنّ تلك البلدان يغطيها المشروع العربي ARISNET، فتعيّن آنذاك وضع صيغة للتعاون والتكامل بين المشروعين. وكذلك الشأن بالنسبة لمشروع المعلومات في الخليج GULFNET والمشروع العربي أريسنات، إذ لا يكاد يوجد بينهما تنسيق.

وهذا التنسيق مع المشاريع المماثلة في افريقيا أمر جوهري خاصة وأن التعاون العربي الافريقي كان يمثل دوما إحدى الثوابت والأولويات في سياسة الدول العربية. ومعلوم أن ثلاثة أرباع سكان العالم العربي يعيشون في افريقيا، وأن البلدان العربية، منذ القمة العربية الافريقية التي انعقدت عام 1977، قد قدّمت مساهمات مالية للإعانة على التنمية في افريقيا بلغ مقدارها حوالي 10 مليارات من الدولارات. وقد صاحب كل ذلك إنشاء هيئات قارة لضمان ذلك التعاون.

ومما لا شك فيه أن المشروع العربي للمعلوماتية، الذي يمثل إحدى تطبيقات الطرق السيارة للإعلام، هو مشروع ذو أهمية بالغة، وأنّ المساعي ستتواصل للعمل على إنجازه. وينبغي للبلدان العربية والافريقية التي تعيش أوضاعا متشابهة، أن تعمل على تأكيد حضورها في هذا الوضع العالمي الجديد، وأن تدعم التشاور وتبادل وجهات النظر بينها حتى لا يفوت عليها الأوان فتبقى دوما في وضع المستهلك لما تنتجه البلدان المتقدمة. ولعلّ أهمّ ما ينبغي لها القيام به هو تحديد حاجاتها الحقيقية وفق امكانياتها، واختيار ما ينفعها ويخدم مصالح بلدانها من هذه التكنولوجيا الجديدة.

ج) شبكات المعلومات في افريقيا : الواقع والآفاق

* الشبكات المستعملة حاليا :

تنتشر خمس شبكات للمعلومات في العديد من البلدان الافريقية وهي : شبكة فيدونات (Fidonet) وشبكة (UUCP) والشبكة الصحية (Healthnet) وشبكة (Internet) وشبكة سليب (Slip).

* شبكة فيدونات (Fidonet)

هي شبكة مستعملين تعمل من نقطة إلى نقطة تخزن المعلومة وتقوم بإرسال البريد. وهي مرتبطة بخطوط ذات مشغل عمومي وتتكون برمجية (Logiciel) فيدو (Fido) من خطوط للقرّاء ومرسلي البريد. وتشمل 30.000 نقطة ارتباط عمومية (Nœuds) منتشرة في العالم. وهناك عوامل في شبكة فيدونات مرغوب فيها في البلدان الافريقية وهي التكلفة المناسبة والاستعمال السهل واستخدام الحاسوب الشخصي وامكانية الاعتماد عليها في الخطوط الهاتفية الضعيفة. والخدمات التي توفرها الشبكة تشمل البريد الالكتروني ونقل الخطوط الاذاعية.

* شبكة (UUCP) :

هي شبكة للخزن والمعالجة تتكون من مجموعة من الأدوات (برامج وخطوط مناسبة) لنقل المعلومات وتنفيذ البرامج عن بعد. وكان أحسن استعمال لـ UUCP من خلال شبكات 25 × ـــ وتستعمل البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية هذه الشبكة للمكالمات والارتباط بشبكات 25 ×.

* شبكة هلثنات (Healthnet) :

الشبكة الصحية (Healthnet) هي وسيلة اتصال تستعمل تقنية Fido ممزوجة بأدوات اتصال مرتبطة بسواتل ذات مدار أرضي منخفض. وتشتغل شبكة Healthnet بواسطة الساتل بغرض مساعدة المهنة الطبية على الاتصال مع بعضها البعض وبواسطة الشبكة العالمية Internet عبر محطة أرضية تعتمد على سواتل صغيرة (Micro-satellites) تستعمل التقنيات الاذاعية وتشمل خدمات الشبكة الصحية Healthnet وتوزع الوثائق والبريد وتعدّ وتساعد على الوصول إلى المؤلفات الطبية بكل الوسائل. وهي مقصورة على الاطار الطبي.

* شبكة انتارنات (Internet) :

الشبكة العالمية Internet هي شبكة شاملة لها محطات عاملة قوية مرتبطة بعضها

ببعض عبر خطوط مكتراة ذات سرعة عالية وعبر شبكة مرتبطة بواسطة بوابات. وهي أكبر شبكة عالمية تصل بين آلاف الشبكات المنتشرة عبر العالم. تستعمل شبكة Internet نظام TCP/IP. وتختلف تقنيات الربط في Internet اختلافا كبيرا، فالمدارس والجامعات تستعمل عادة الشبكات المحلية (LANS) التي هي مرتبطة بـ Internet و Taken Ring هي بدورها مرتبطة بـ Internet كما أن بعض شبكات Internet تستعمل 25 X.

* شبكة (Slip) :

شبكة SLIP هي نظام فرعي تابع (Internet) تستعمل لتسيير خطوط مجمعة مثل الخطوط الهاتفية. وهذه الشبكة مرتفعة الثمن لمن يستخدمها للاتصال الهاتفي مع الخارج. ويمكن أن تتوفر جل خدمات Internet عبر شبكة الاتصال SLIP.

ويبيّن الجدول التالي توزيع هذه الشبكات حسب البلدان.

شبكات المعلومات المستخدمة حسب البلدان

البلدان	Country	Healthnet	Fidonet	UUCP	SLIP Internet	Internet
الجزائر	Algeria		1		1	
انغولا	Angola		2			
بوتسوانا	Botswana	1	1	1		
بوركينا فاسو	Burkino Faso	1		2		
الكامرون	Cameroun	1	1	1		
الكونغو	Congo			1		
الكوت ديفوار	Cote d'Ivoire		1	3		
مصر	Egypt			1		2
إريتريا	Eritrea	1				
اثيوبيا	Ethiopia	1	1			
غمبيا	Gambia	1	1			
غانا	Ghana	2	2	1		
غينيا	Guinea			2		
كينيا	Kenya	1	3			
لوزتو	Lesotho		1	1		
مدغشقر	Madagascar			1		
الملاوي	Malawi		1			
مالي	Mali	1		8		
المغرب	Maroc			1		
جزيرة موريس	Mauritius		1	1		
موزمبيق	Mozambique	1		2		
ناميبيا	Namibia			1		
النيجر	Niger			1		
نيجريا	Nigeria		4	1		
السينيغال	Senegal		1	8		
جز السيشل	Seychelles			1		
جنوب افريقيا	South Africa	1				5
السودان	Sudan	1				
سوازيلند	Swaziland			1		
تنزانيا	Tanzania		2			
الطوغو	Togo			1		
تونس	Tunisia		1			2
أوغندا	Uganda	1	1			
زمبيا	Zambia	1	2			1
زمبابواي	Zimbabwe	2	1	1	0	0

* البرامج المستقبلية

يوم 16 مارس آذار 1995 أعلنت أكبر مؤسسة أمريكية للخطوط الهاتفية وقنوات الإرسال (AT and T) عن عزمها على تحقيق أول شبكة بحرية رقمية من الألياف الضوئية حول القارة الافريقية.

وهذه الشبكة التي انطلق انجازها من مدينة ابيدجان بالكوت ديفوار سيبلغ طولها 35.000 كيلومتر من الكابل وستمر بـ 41 بلدا وذلك بالاضافة إلى المملكة العربية السعودية وايطاليا. وستكون قوّة هذه الشبكة 2.5 جيغابيت Gigabits أي مليارين ونصف نبضة في الثانية وستبلغ تكلفتها حوالي مليارين من الدولارات.

ومن المنتظر أن تنجز مؤسسة AT and T هذا المشروع على ثلاثة مستويات.

يتمثل المستوى الأول في تجهيز المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والتي تتوفر فيها المرافق اللازمة للمبادلات التجارية العالمية.

ويتمثل المستوى الثاني في الربط بين البلدان الافريقية عبر شبكة اقليمية.

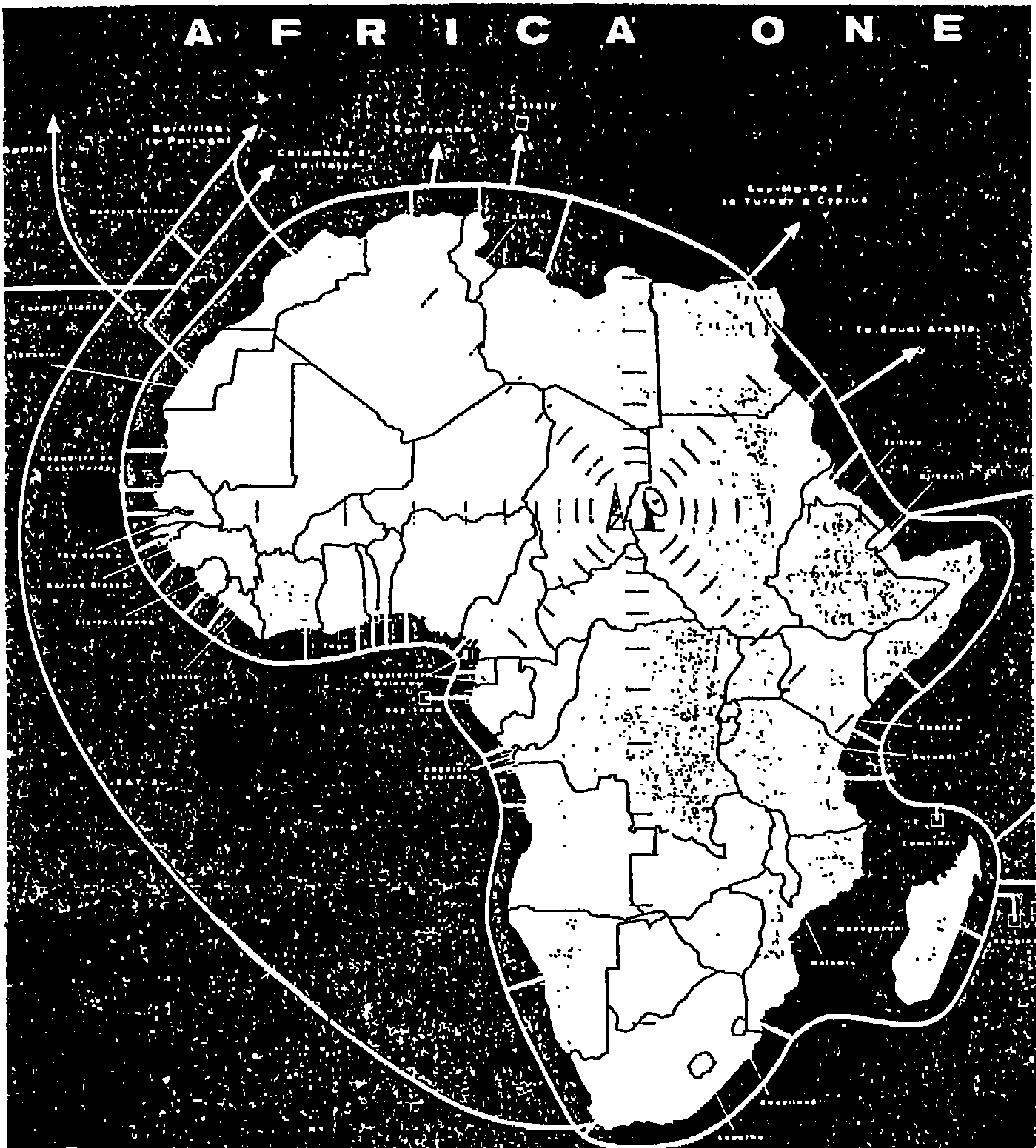
أما المستوى الثالث فإنه يتمثل في ربط الشبكة الافريقية بالشبكات الأخرى من الألياف الضوئية ومختلف الطرق السيارة للاعلام.

ومن المنتظر ان تفتح هذه الشبكة آفاقا عريضة أمام البلدان الافريقية وتساعدها على الاتصال فيما بينها. إلا أن السؤال المطروح هو :

هل ستساعد هذه الشبكة على الرفع من المعدل الافريقي لنسبة عدد الخطوط الهاتفية المتواضعة ؟.

ومن سيتولى تمويل هذه التجهيزات وهذا الربط الذي يفوق حجمه الجملي 50 مليار دولار ؟.

مشروع شبكة الألياف الضوئية حول القارة الإفريقية
لمؤسسة A.T. and T



3 ــ الوعود والخدمات المنتظرة

اننا في حاجة إلى التأكيد بأن المقصود من مد شبكات الارسال من طرف المؤسسات متعددة الجنسية مثل AT and T لا يتنافى في أغلب الحالات مع مصالح البلدان الافريقية ولا المطالب التي كانت تنادي بها عامة بلدان الجنوب. إذ يكفي الرجوع إلى اللوائح التي صادق عليها عام 1980 المؤتمر العام لليونسكو وتبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للمس العديد من أوجه التشابه بينها وبين بيان مجموعة السبع الكبار (G7) ولاعتبار أن شبكات الاتصال ذات النطاق العريض (مثل انتارنيت : Internet) يمكن أن تساعد عند مرورها بالبلدان الافريقية على بلوغ البعض من الأهداف الأساسية التي كانت المجموعة الدولية قد نادت بها منذ خمس عشرة سنة في صلب منظمة اليونسكو وهيئة الأمم المتحدة وذلك مثل : ــ « **القضاء على العقبات الداخلية والخارجية التي تحول دون التدفق الحر المتوازن للمعلومات والأفكار وانتشارها على نطاق أوسع ودعم قدرات البلدان النامية لتصبح وسائل الاتصال لديها قادرة على الاستجابة لحاجاتها ولتطلعاتها** ».

وعليه، فإن البلدان الافريقية بإمكانها، على غرار البلدان المصنعة، أن تؤمل من انخفاض تكاليف الارتباط بهذه الشبكات، حصول مكاسب ملموسة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف كثيرة في ميادين التربية والتدريب المهني والبحث العلمي.

أ) التطور المؤمل في الحياة السياسية

لقد أثبتت التجربة أن التلفزيون الفضائي وفر للإنسان في بلدان الجنوب، إعلاما عالميا أكثر ثراء وأتاح له اكتساب المزيد من القدرة على التحليل والنقد العلمي.

كما استطاع التلفزيون أن يمكن المواطن من المساهمة بصفة أفضل في الحياة الاجتماعية، ومن تغيير سلوكه بطريقة إرادية للتجاوب مع الاختيارات الوطنية المتطورة.

والمؤمل أن تتوفر للمواطن الافريقي، بفضل الأجهزة الحوارية التفاعلية الجديدة،

وسائل إضافية للتعبير عن الرأي وللاندماج بصورة أفضل في التمشي الهادف إلى النمو والرقي.

أما رجل السياسة، فقد يجد في هذه الوسائل، طريقا جديدا لإدراك مشاغل المجتمع بالتحاور مع الجماهير والاستجابة إلى مطامحها المعقولة. وبذلك كله يكتسب الرأي العام مزيدا من الوعي من خلال التعرف على الشؤون العامة والإسهام في اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

ب) التطور المؤمل في الحياة الاقتصادية

إن النشاط الاقتصادي في البلدان المصنعة، أصبح مرتبطا أكثر فأكثر بخدمات الاتصال. ولم يعد خافيا على أحد أن منزلة قطاع الإعلام والاتصال في الحياة الاقتصادية قد تضاعفت عشرين مرة منذ بداية هذا القرن.

واليوم، قد آن الأوان للاستخدام التجاري لشبكات الكابل التي أصبحت بمنزلة جهاز إنتاج حقيقي في الدورة الاقتصادية. وقد أثبتت التجارب أن المجموعات المالية التي توظف الأموال أكثر من سواها في مختلف قطاعات الاتصال، هي التي تحتل المراكز الأولى من حيث المردودية والأرباح في بلاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع تطور وسائل الإعلام الحوارية، فإن آليات الإعلام الاقتصادي ستقيم الدليل مرة أخرى على أهمية مداها وتأثيرها. فهذه الأجهزة التي لا تقتصر على الإعلام في اتجاه واحد، ستمكّن من تغيير الحاجات والسلوك لدى المستهلكين والمنتجين على حد سواء.

ومن ناحية أخرى فإن رغبة المؤسسات في التصدير وفي تأكيد حضورها في الأسواق الدولية، سوف تضفي على وسائل الاتصال أبعادا لم تكن معروفة حتى الآن. وإن النتائج المرموقة التي سجلتها بعض البلدان الآسيوية في مجال تصدير **الخدمات عن بعد** لأحسن مثال لتوضيح أثر هذه الوسائل التفاعلية في تبليغ المعطيات والمعلومات.

وتدل بعض الدراسات المقارنة[1] أن البلدان الافريقية يمكن لها بفضل توفر العوامل

---

(1) ندوة IDATE بمونبيليه Montpellier بتاريخ نوفمبر 1994.

اللغوية والثقافية الملائمة كسب فوائد كبيرة من العمل عن بعد، ومن تصدير خدمات رفيعة الجودة بأسعار لا تقبل المنافسة في باريس أو في تيْوان.

ولذلك فإنه يتعين على هذه البلدان أن تغتنم الفرص التي يتيحها لها عهد المعلومات لكسب امتيازات اقتصادية واجتماعية وثقافية. ولهذا الغرض، فإن المجموعة الافريقية مدعوة لإرساء بنية متطورة تضمن التواصل الحيوي بين المؤسسات والمتعاملين معها، وكذلك إلى استحثاث انتاج المعلومات الالكترونية التي تمثل المادة الأُولية في هذا العصر الجديد. كما أنها مدعوة إلى إعداد الكفاءات القادرة على إنتاج هذه المعلومات وعلى الوصول إليها وتحليلها واستخدامها.

فالمنافسة العالمية من شأنها أن تحث أكثر من أي وقت مضى، أرباب الصناعة في البلدان الافريقية على انتهاج طرق أفضل للعمل وعلى تحسين منتجاتهم وخدماتهم. وستكون قدرتهم على المنافسة رهينة بقابليتهم لامتلاك واستخدام التكنولوجيا المتطورة في مجالات المعلوماتية والاتصال.

ومن ناحية أخرى وباعتبار الجهود التي تبذلها البلدان النامية لجلب الاستثمارات الأجنبية، فإن إرتباط المجموعة الافريقية بوسائل الاتصال العالمية سيكون عاملا إيجابيا لفائدتنا عندما يفكر هؤلاء المستثمرون في اختيار المواقع لتركيز مشاريعهم الجديدة. ذلك أن وجود بنية تحتية للمواصلات قادرة على توفير الخدمات بأسعار تنافسية من شأنه أن يؤثر تأثيرا حاسما في اختيار هذه المواقع. وبذلك تكون البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأداة التي تفتح السبيل إلى الانتقال بالاقتصاد إلى طور جديد تكون فيه الجودة، وإحداث مواطن العمل، والرفاه، رهينة بالقدرة على ابتكار المعلومات وتنقلها واستخدامها في كل مجال.

ج) تطور فرص الشغل

وفي هذا النطاق، يجدر التذكير بأن قطاع الخدمات عبر الحدود قد يبلغ في نهاية سنة 1995 ما يناهز 1.000 مليار دولار أي ربع المبادلات التجارية العالمية.

ورغم أن آباء إتفاقية الغات لم يعطوا للخدمات أهمية خاصة في البداية، فقد سجل

هذا القطاع تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة في مجالات معينة مثل السياحة والنقل والتصرف البنكي والتأمين.

ومن المنتظر أن يشهد تبادل الخدمات عن بعد دفعا قويا وأن يحتل نسبة كبيرة في قطاع تجارة الخدمات وذلك بفضل تطور تقنيات الاتصال وانتشار نظام العمل عن بعد.

ومثلما أشرنا إلى ذلك فإن نسبة العاملين عن بعد التي لا تزيد اليوم في الولايات المتحدة عن 10 % ستصل حسب بعض الافتراضات إلى 70 % بعد ربع قرن.

وقد رأينا أنه يمكن للبعض من البلدان الإفريقية التي هي في وضع انتقالي، كسب فوائد كبيرة من تشجيع قطاع العمل عن بعد ومن تصدير خدمات رفيعة بأسعار ملائمة للغاية.

فلنتصور ما تمثله نسبة واحد في الألف من مجموع موارد الخدمات عبر الحدود لبلد افريقي متوسط من حيث الحالة الاقتصادية والاجتماعية ونبني انطلاقا من ذلك خطة متكاملة وطموحة للغد.

د) التطور المؤمل للثقافة والإبداع الفني

انه بإمكان المواطن الذي يشاهد التلفزيون، أن يحصل على العديد من المعلومات في مجالات العلوم والجغرافيا والتاريخ وغير ذلك، كما انه بإمكان المشاهد أن يسافر حول الأرض عن طريق الشاشة، وأن ينمّي ما لديه من تصورات حول هوية الأمم الأخرى، وأن يحصل على معلومات دقيقة بشأن العصور القديمة أو استشراف المستقبل.

ثم انه لا يمكن لأحد أن ينكر اليوم تأثير الصورة، فبإمكانها أن ترسخ في نفسية الفرد دونما حاجة إلى دعمها بالكلمات أو بالحركات. وهي بذلك تمثل سندا قويا للبحث العلمي. فقد أكد العالم « **اينشتاين** » أن عمله الابداعي في الرياضيات كان ثمرة فكرة تصورية لا دخل فيها للكلمات. وهذا المثل يعطي فكرة عن الآفاق العجيبة التي يمكن أن تتيحها صورة الواقع الافتراضي (Image virtuelle) للعلم والابداع الفني.

فبواسطة الشبكات التفاعلية، يمكن للبحث العلمي أن يجد مجالا ملائما في البلدان الافريقية التي بدأت تسهم بحق في تطويره عالميا — عن طريق هجرة الأدمغة — في المجالات المتعددة.

إن مختلف هذه التطبيقات التفاعلية يمكن أن تتسع وتتطور لتشمل قطاعات أخرى من الخدمات مثل التعليم والطب عن بعد، والتصرف الإداري عن بعد، إلخ ... وفي ذلك امتيازات واستفادات كبرى لا تحصى ولا تعد. وقد اسهبنا في شرحها عند تحديد وتحليل نوعية الخدمات عن بعد.

وبصفة منطقية، فإن البلدان الافريقية بإمكانها الحصول على منافع ملموسة من « **الطرق السيارة للإعلام** ». لكن من حقها كذلك أن تتساءل، وبطريقة مشروعة، عن مدى ملاءمة بعض المبادرات بشأن العديد من القضايا الحسّاسة.

الباب الرابع

التساؤلات والتحديات

1 ـ هل من علاقة بين الطريق السيارة والنظام العالمي الجديد للإعلام

2 ـ الإشكاليات الدائمة

3 ـ القضايا الجديدة أو المتجددة

الباب الرابع

التساؤلات والتحديات

ان البلدان الافريقية تدرك أهمية الرهان العالمي لهذه الثورة التكنولوجية الجديدة ومن حقها أن تنتظر ثمارها ووقعها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ذلك ان التفاعلية يمكن أن تمثل أداة ملائمة للإسهام في تعديل تنقل المعلومات (وهو هدف تسعى إليه افريقيا منذ 20 عاما). الا انه لا ينبغي لنا إخفاء تخوفاتنا تجاه ما يمكن أن يترتب عنها من انعكاسات سلبية وتحديات. والانحرافات ممكنة وقد سبق تحليلها في الماضي. ولئن كان بعضها قد تجاوزته الأحداث بمفعول التطور، فان الكثير منها مازال مطروحا، وان قضايا جديدة قد ظهرت في الأثناء.

ــ فما هي علاقة الطرق السيارة للاعلام بمفهوم النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال ؟

ــ وما هي الاشكاليات القائمة ؟

ــ وما هي القضايا الجديدة أو المتجددة التي تطرح اليوم ؟.

1 ــ هل من علاقة بين الطريق السيارة للاعلام والنظام العالمي الجديد للإتصال[1]

يميل عدد من الباحثين إلى المقارنة بين الحوار الذي يجري اليوم حول الطرق السيارة

(1) من وقائع ندوة استوكهلم ــ الاجتماع الثالث للجنة ماك برايد. اليونسكو في أفريل 1987.

للاعلام وبين الجدل الذي قام في سنوات السبعين بشأن النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال.

ويرى بعضهم أن الجدل حول النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال كان جدلا سياسيا له انعكاسات اجتماعية وثقافية، أما رهان الطرق السيارة للاعلام فهو رهان اقتصادي قبل كل شيء لكن له انعكاسات اجتماعية وثقافية.

ومعلوم أن مبادىء النظام الجديد للاعلام والاتصال قد تم تصورها أثناء الملتقى الذي انعقد بتونس في شهر مارس 1976 وحضره ما يناهز الخمسين خبيرا جاؤوا من مختلف بلدان العالم ولا سيما بلدان العالم الثالث. وكانت هذه المبادىء على درجة من الجدية والوجاهة جعلت منظمة الأمم المتحدة واليونسكو تتبنيانها بصفة رسمية. ولا بدّ في هذا المجال من التمييز بين هذه المبادىء وبين مجموعة من الأفكار الهامشية التي حاولت إلصاقها بها بعض الأطراف لمبررات إيديولوجية باعتبار الصراع القائم آنذاك بين المعسكرين.

والجدير بالتذكير في هذا الصدد أن المعسكر الشيوعي كان في البداية، يعارض الدعوة إلى قيام النظام الاعلامي الجديد. وكان المعسكر الغربي ينظر إليه بعين الرضى. إلا أن البلدان الاشتراكية تفطنت إلى أن هذا النظام يمكن لها قبوله إذا ما أدخلت تعديلات على البعض من أهدافه ومسمّياته فسارعت إلى تأييده. وعندها راجعت البلدان الغربية موقفها وعبرت عن احترازها بشأن هذا النظام. أما بلدان العالم الثالث وعدد من البلدان الأخرى الصغيرة ذات الأنظمة الليبيرالية المعتدلة فقد كانت متزنة في مواقفها. والرغبات التي كانت تعبر عنها آنذاك مطابقة في معظمها لما يشغل بالنا حتى الآن.

على أن بعض المسائل مثل توزيع الذبذبات الاذاعية بالنسبة إلى الموجات القصيرة قد تجاوزتها الأحداث اليوم. فقبل عشرين عاما كانت البلدان العربية أو الافريقية التي تريد أن تبث برامج على الموجات القصيرة نحو جالياتها المهاجرة في أوروبا لا تستطيع إسماع صوتها لأن بلدانا كبرى لا يزيد عددها عن أصابع اليدين قد استحوذت على 90 % من الطيف الكهربائي الاذاعي الذي هو مورد طبيعي محدود. أما اليوم فإن هذا المشكل قد زال بحكم تطور الأقمار الصناعية التي أصبحت تسمح بنقل الصورة والصوت إلى مسافات بعيدة تتجاوز بكثير ما كانت تسمح به الموجات القصيرة.

على أن مشكلا مماثلا أصبح مطروحا اليوم. وهو يتمثل في المدار الثابت (أو المتزامن) حول الأرض الذي يمثل هو الآخر موردا طبيعيا محدودا والذي أصبح يعج بمئات الأقمار الصناعية التي أرسلتها البلدان المصنعة. فهل بقي فيه مجال لتلقي الأقمار الصناعية التي سترسلها بلدان الجنوب ؟.

فهناك من يرى إشكالا جديدا قادما وهناك من يعتقد أن المشكل قد يزول بدوره بفضل تطور الشبكات الأرضية والبحرية للارسال.

فالمشاكل إذن تتكيف بمرور الزمن. وعلى هذا الأساس فإن النظام الإعلامي الجديد هو مفهوم متطور يسعى إلى طرح بعض المسائل الحيوية وإيجاد الحلول لها.

ذلك أن القضايا الاستراتيجية ومفهوم التحررية السياسية والاقتصادية وعلاقاته بدور الشركات متعددة الجنسية وقضية التنوع الثقافي التي يدافع عنها الغربيون اليوم، كانت قد أثارتها آنذاك بلدان الجنوب بنفس الصيغة تقريبا، وأن مسألة القانون الدولي للاتصال وسن قواعد للتحكيم واعتماد أسس متماشية مع واقع البلدان النامية في خصوص حماية الملكية الفكرية ومجموعة أخرى من القضايا المماثلة التي نثيرها اليوم كانت قد طرحت آنذاك، وإن كانت في صيغة أخرى وفي سياقات مخالفة. إلا أن الفلسفة التي تنطلق منها بقيت في الواقع هي نفسها. فالنظام الإعلامي العالمي الجديد كان منطلقه مبدأ التنقل الحر والمتوازن للإعلام.

واليوم فبالإمكان أن نقول بعبارة حديثة هي أقرب إلى روح هذا العصر : التنقل الحر والتفاعلي Interactif للإعلام. والمؤمل أن تلقى مثل هذه الصيغة تأييدا من الجميع لأن كل الأطراف تطالب اليوم بالتفاعلية والحوارية على العموم.

ومن ناحية أخرى، فإن النقاش الذي دار بشأن النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يمكن أن يساعد على تطوير نشأة الطرق السيارة للإعلام. فالنظام الإعلامي العالمي الجديد لئن كان منطلقه سياسيا فإن له أبعادا اقتصادية. ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن النظام الإعلامي الجديد كان في البداية إحدى لوازم النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وكان تقرير لجنة ماك برايد قد أولى هذا البعد عناية كبيرة حيث استشف منذ

حوالي عقدين بوادر مجتمع المعلومات والاتصال وطرح مجموعة من القضايا التي يتواصل بحثها اليوم أو التي ستطرح على بساط الدرس عندما نصل إلى مراحل متقدمة في وضع أسس الطرق السيارة للإعلام.

2 ـــ الاشكاليات الدائمة

ان الاشكاليات التي أثيرت منذ عشرين سنة مازالت قائمة حتى اليوم. وفي الوقت الذي تتوفر فيه بفضل التكنولوجيات الجديدة إمكانات حقيقية للمبادلات من جميع الأشكال، وعلى كل المستويات، وبالنسبة إلى كافة المجتمعات، فإنه يُخشى أن تنحدر بعض الشرائح الاجتماعية وبعض المجموعات بكاملها إلى منزلة المستهلكين السلبيين الذين يغمرهم سيل من الخدمات عن بعد لا تستجيب لحاجاتهم وتقتصر منافعها على الشكليات[2].

وأخشى ما نخشاه، هو تهميش الفوائد المنتظرة من طرف شركات اقتصادية كبرى لا تراعي إلا الاعتبارات التجارية بحكم السباق العالمي نحو الكسب وغزو الأسواق.

فلا يمكن لنا أن نقبل تلك الاختيارات التي تُوكِل كليًا إلى المبادرة الخاصة بدون شرط أو منازعة، مهمة تنمية الاتصال وتعبيد الطريق السيارة للاعلام.

فالأمر يتعلق إذن باختيار استراتيجي لا يمكن لنا أن نترك تنفيذه بأيدي مؤسسات متعددة الجنسيات دون سواها. ومن هنا تأتي الحاجة إلى إقامة حوار دولي لتغليب فكرة التحكم الاجتماعي في استخدام الشامل الإعلامي (المولتيميديا).

والحقيقة أن هذه المداولات بدأت فعلا، وقد شرعت بعض الجمعيات العلمية في تركيز تفكيرها على شروط إنتاج هذا المشروع الكبير وتعبئته لخدمة الأطراف التي هي أقل حظا من سواها في الحصول على المعلومات. ويكفي متابعة التظاهرات التي حدثت في

---

(2) المؤسسة الخيرية لرقي الإنسان (La fondation pour le progrès de l'homme FPH) المحدثة بسويسرا سنة 1982 ومجلة ترانسفارسال للثقافة والعلوم التي تصدر منذ سنة 1990 (La lettre transversale Science-Culture).

بروكسيل أثناء انعقاد مؤتمر البلدان السبعة المصنعة (G7) حول « **الطرق السيارة للإعلام** » أو التي تلتها بتونس والقاهرة وأديس أبابا، للوعي الحقيقي بأهمية الرهان.

ومن بين المواضيع التي تشغل بالنا، يمكن ايراد التساؤلات التالية :

— ماذا سيكون مصير البلدان أو المجموعات الاجتماعية (أي أغلبية سكان العالم) التي لا يمكن لها أن تنخرط في الوقت المناسب في السوق الجديدة للاتصال ؟

— ما هي تكلفة إعادة البناء والتأطير اللازمين لهذا الغرض ؟

— كيف يمكن إعادة تنظيم سوق الشغل دون مزيد من الإخلال بتوازناته أو رفع في عدد المنقطعين عن العمل ؟

— كيف يمكن تجنب خطر الهيمنة من جانب كبار المنتجين للبرامج المتنوعة والمعلومات ؟

— كيف يمكن الحد من الآثار السلبية للمضامين التي تنتج لمجرد تحقيق المردودية والأرباح السريعة ؟

— ماذا سيكون وزن كل من الأطراف العامين والخواص الذين سيشرفون على تنفيذ هذا المشروع الكوني ؟

— ما هي وسائل الدعم التي يتعين اعتمادها لايجاد توازن بين مختلف القوى ؟

— ما هو مصير مبدأي المساواة والإنصاف في شروط الوصول إلى آليات الحوارية وإلى شبكات المبادلات ؟

— ما هي الضمانات لاحترام الحريات والاستقلالية والقيم الثقافية بالنسبة إلى الأشخاص أو المجموعات ؟

— ما هي الأخلاقيات الواجب إقرارها، بالإضافة إلى الوسائل القانونية، لتحديد المسؤولية الإنسانية والاجتماعية بالنسبة لمن يضطلعون بمهمة ابتكار المضامين ونشرها ؟

— وأخيرا هل ان هذه التكنولوجيات الجديدة للإتصال ستكون أداة لردم الهوة بين شمال المعمورة وجنوبها ؟.

ففي عام 1990، كان عدد بنوك المعطيات في العالم يفوق 4000 موزّعة كالتالي : 56 % في الولايات المتحدة الأمريكية، و 28 % في الاتحاد الأوروبي و 12 % في اليابان و 1 % فقط في العالم الثالث. فهل سيتحسن هذا التوزيع أم سيتفاقم التباين والعجز ؟.

إن هذه التساؤلات تتعلق بمصير الانسانية قاطبة، ولا بدّ لنا من التفكير بصفة معمّقة وديمقراطية في هذا المجال.

والطرق السيارة الالكترونية سوف تؤدي إلى تعميق الهوة التي تفصل البلدان الافريقية عن بلدان الشمال إذا ما لم نتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك. وقد صرح « ال غور » نائب الرئيس الأمريكي في هذا الصدد : « اذا ما سمحنا بألّا تشمل الطرق السيارة للإعلام شرائح المجتمع الأقل حظا، فسنجد أن الفئات الثرية بالمعلومات ستزداد ثراء، والفقيرة ستزداد فقرا، ولن يكون لها أي ضمان بأن ترتبط بشبكة هذه الطرقات في يوم من الأيام ».

3 ـ القضايا الجديدة أو المتجددة :

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى طرح قضايا جديدة بالاضافة إلى الاشكاليات التي طرحت من قبل. كما أن المجهر يسلط اليوم على بعض المشاكل التي لم تحظ فيما مضى بالاهتمام الذي تلقاه اليوم.

ومن هذه القضايا :

ـ تحرير المبادرة في قطاع الاتصال
ـ تحديات الشغل عن بعد
ـ معنى الشراكة في الاتصال
ـ المفهوم الجديد للمبادلات الثقافية
ـ تطور أدوات التشريع والتحكم

وسوف نحاول فيما يلي تحليل هذه التحديات.

أ) تحرير المبادرة في قطاع الاتصال :

إننا لا نرى حاجة إلى التأكيد على الترابط بين « التحرر السياسي » و « التحرر الاقتصادي ». لكن من وراء العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، لا بد لنا من الاعتراف بأن مكونات المجتمع المدني لم تستكمل بعد بناءها في البلدان الإفريقية.

ومن هذا المنطلق، فهل يمكن للبعض من بلداننا، أن تقبل، بدون إعداد مسبّق، على مسايرة البلدان المتقدمة والانفتاح على الطرق السريعة للإعلام ؟ وبعبارة أخرى، هل بإمكاننا أن نسند دورا مهما إلى القطاع الخاص، وإلى المجموعات المحليّة، وإلى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية بينما بناؤها مازال هشّا ولا يسمح بتحمل ثقل المسؤولية.

وهل يمكن، والحالة تلك، التفكير في القضاء على اختصاص الدولة في قطاع الاتصالات لتعويضه باحتكار أجنبي أو متعدد الجنسيات ؟

وإذا صحّ أن حالة التخلف التي نشكوها لا يمكن أن تعزى إلى اختصاص الدولة في كل الحالات، فمما لا شك فيه أن إلغاء الاختصاص لا يكفي للقضاء بعصا سحرية على ما نشكوه من نقص في العديد من المجالات.

فالحل البديهي يكمن في سياسة المراحل وتخفيف أعباء الدولة بتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع المشترك والقطاع الخاص والقطاع الجمعياتي. فلا تحررية مطلقة على حساب أمننا واستقلالنا ولا احتكار عمومي مفرط لقطاعات تأكدت اليوم جدواها الاقتصادية. وقد أكد صحة هذا الخيار الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات عندما سئل في تونس عن موقفه من مبدأ التحرير الكامل لقطاع الاتصالات. ان هذا الحل الوسط هو الذي تبنته كل من اليابان وأوربا والبعض من بلدان الشرق الأقصى. وهو حل مرن وملائم لنا في كثير من المجالات.

ب) تحديات الشغل عن بعد :

نحن نعلم أن مجتمع الاعلام يقوم على الانتاج المكثف للبرامج الاعلامية المتشكلة والتي لا تحصى ولا تعد، وانه يعني أيضا النشاط المهني عن بعد أي خارج المؤسسة

المنتجة وبعيدا في الوقت ذاته عن المستهلك والحريف (Télé-travail). ومن المنتظر أن يشهد الشغل عن بعد تطورا كبيرا خلال العشرين سنة القادمة، وان يحدث ما لا يقل عن خمسة عشر مليون موطن شغل في مجموعة السبع الكبار (G7).

فمن شأن هذا النشاط الجديد أن يفتح آفاقا عريضة أمام التشغيل وتصدير الخدمات عن بعد (Télé-service). ومن أهدافنا الأساسية تقوية حجم الصادرات للخدمات الذي لا يزيد اليوم عن نسبة 10 % من مجموع المصدرات في أغلب الحالات.

وهذا ما يدعو إلى بذل جهد كبير في مجال تصدير الخدمات حتى نقترب أكثر فأكثر من المعدل الدولي الذي هو في تطور متواصل وقد تجاوز نسبة 30 %.

ولقد أكدت دراسات معمقة أنه في مقدور البلدان الافريقية المتهيئة منافسة بلدان الشرق الأقصى في السوق الأروبية وتسديد العديد من الخدمات عن بعد بأقل تكاليف.

فهل نحن متهيئون لهذا الشغل الجديد وما هو نصيبنا منه ؟ وهل نحن قادرون على الانتاج الملائم لمجابهة حاجة السوق الداخلية ومنافسة الواردات التي سوف تغزو أسواقنا من كل اتجاه ؟. وهل الأطراف المقابلة مستعدة لقبول عروضنا الرفيعة لهذه الخدمات بدون تعلات وعراقيل ؟

ج) معنى الشراكة في الاتصال :

إن القطاع الخاص في غالب البلدان النامية لا يرغب في المغامرة في القطاعات الجديدة. فالمردود في نظره لا يكون سريعا وواضحا إذا لم تسانده آليات جديدة للشراكة الدولية والاقليمية.

وهذا الموقف معقول إلى حد ما لأنه لا يمكن الجزم بنجاح الكثير من المبادرات والاستثمار في ميدان الاتصالات وفي قطاع الانتاج والبث السمعي المرئي وغيرها من أنشطة الاعلام، فالأمر يتعلق بإيجاد الوسائل لشراء الأجهزة وتنمية البرمجيات وتخفيض تكاليف الاتصال والمساهمة في رأس المال.

وفي الكثير من الأحيان، فإن القروض المخصصة للشركات المختلطة والتي تتجه إلى الشراكة في قطاعات الاتصال، لم تؤت ثمارها المرجوة بسبب ثقل الاجراءات، والتكاليف الباهظة التي تتطلبها الدراسات، وعدم وعي القطاع البنكي المحلي بضرورة المبادرة في هذا المجال وإعداد الدراسات لتمويل الأنشطة المثمرة والقابلة للتصدير أو لتوفير مواطن الشغل.

ومع ذلك فكل الدراسات تؤكد أن قطاع الاعلام والاتصال سوف يستقطب خلال العشرية القادمة ما لا يقل عن ألف مليار دولار في البلدان المصنعة (G7).

ومن هنا تظهر الحاجة إلى أنظمة وآليات تشجيعية جديدة لاستقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء، كما أنه آن الأوان للتحرك على الصعيد الدولي من أجل إعادة النظر في دور البرامج الدولية لتنمية الاتصال القائمة حاليا في صلب اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات والبنك العالمي الخ...

د) المفهوم الجديد للمبادلات الثقافية :

إن دور وسائل الاتصال ما فتىء يحتل صدارة المداولات المتعلقة بكيفية الحفاظ على الخصوصية الثقافية في وضع غير متكافىء من المقدرة على الانتاج والتسويق. وقد تابعنا باهتمام كبير المداولات التي دارت بين الأوربيين والأمريكيين حول القطاع السمعي والتي سبقت إبرام اتفاق « الغات » أو تبعته وقد انتهت أخيرا باعتراف الولايات المتحدة، ضمن الاعلان الخاص بالطرق السيارة للاعلام، بحق أوربا في تنوع المضمون الثقافي واللغوي (اتفاق مجموعة G7 ببروكسال فيفري 1995).

وكان للحجج التي قدمها الأوربيون إذاك وقع في نفوسنا، هذه الحجج التي ترجع القضية « إلى غزو المنتجات السمعية المرئية الأمريكية للسوق الأوروبية، وإلى الخطر المتمثل في تشويه التراث الحضاري **كأن تعود إلى أوربا، صورة تراثها معدّلة ومكيّفة، ببرمجيات أمريكية مسجلة على اسطوانات سي دي روم (C.D.ROM) مصنوعة في سانغفورة أو تيوان** ».

وقد أتى هذا التشبيه في كثير من الصحف الغربية التي شككت في مثله قبل عشر سنوات.

وهذا ما يعزز قناعتنا بصحة المواقف الجريئة التي يتخذها البعض من قادة البلدان الافريقية لمعالجة قضايا ثقافية دقيقة تتصل بالانتاج أو البث التلفزيوني الأجنبي.

فالمهم هنا هو أن يعرف الرأي العام هذه الحقائق بخلفياتها الثقافية والتجارية ويستخلص النتائج من مداولات دامت عشرين عاما حول قضايا الاتصال العالمي، عبر خلالها العالم الغربي عن مواقف متناقضة في العديد من المناسبات.

ومن جهة أخرى فنحن نسجل بتفاؤل حذر قبول أمريكا لمبدأ تبادل الانتاج السمعي المرئي على أساس التعددية الثقافية واللغوية وكذلك ما تنشره المؤسسات الرسمية الأمريكية من تحاليل حول مفهوم مجتمع الاعلام تحت عنوان « **الآفاق المنتظرة من النظام العالمي الجديد للاعلام** ». فهل تعني العودة إلى هذا المصطلح (الذي قاومته الادارة الأمريكية طيلة حكم الجمهوريين وغادرت من أجله منظمة اليونسكو)، بداية عهد جديد واعترافا بما طالب به الجنوب منذ عشرين سنة في مجال التبادل الاعلامي والثقافي ؟.

ليس بوسع أحد أن يأتي بالجواب على هذه التساؤلات. فالأعمال الملموسة والنتائج الايجابية هي التي تؤكد أو تفند صحة هذه المواقف. والمهم هو الشروع في تنفيذ خطة استراتيجية مشتركة تمكّن جميع الأطراف من انتاج برامج جيّدة، قادرة على المنافسة، يجد فيها كل منا تعبيرا حقيقيا عن هويته وعن تراثه الحضاري وخصوصياته الثقافية.

وبصفة عامة فإن الأمر يتعلق بالعمل على أن تصبح الشبكات الحوارية التفاعلية (Interactive) ذات النطاق العريض، دعامة حقيقية لتبادل ثقافي حر أكثر توازنا وتكافؤا وأن تكون الطريق السيارة للاعلام مسلكا في الاتجاهين لتبادل ثقافي حقيقي.

د) تطور آليات التشريع والتحكم

ان الطرق السيارة للاعلام، اذ تيسّر الوصول إلى المعلومات، فإنها تؤكد الحاجة إلى تكييف المفاهيم القانونية التقليدية وفق مقتضيات التكنولوجيات الالكترونية.

فبالاضافة إلى ما سيشهده قطاع الاتصالات عن بعد والانتاج السمعي – المرئي من تخفيف لوطأة الأحكام التشريعية، يتعين احداث مراجع وأدوات قانونية جديدة. من ذلك

أن التوجيهات (Directives) وكراسات الشروط، واجراءات التحكيم ستتوافق في كل المجتمعات وستعوض احتكار الدولة وتدخل المرونة على الأحكام القائمة حتى اليوم في مجالات الاتصال.

ومن ناحية أخرى، فإن القانون الدولي (بجانبيه : العام والخاص) سيشهد تطورا ملحوظا وفقا لما طالبت به المجموعة الافريقية منذ عهد طويل. ذلك ان الحاجة ستصبح ماسة أكثر فأكثر لمواجهة الحالات الجديدة للنزاع من خلال فرضيات هذا القانون.

وبصفة عامة، فإن المنظمات الدولية ستعترف بضرورة توسيع أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان، لتضمن حقوق المواطن والمجموعة في الاتصال معترفة بما نادت به المجموعة الدولية من قبل.

على أن أعسر عمل سيتمثل في البحث عن آليات جديدة لمكافحة القرصنة وحماية الملكية الفكرية. كما تم شرحه في باب سابق.

ثم ان الانعكاسات المنجرة عن حماية حقوق التأليف في البلدان الافريقية ستكون أكثر تعقيدا. ذلك أن الرهان — كما يعترف به الخبراء في اليونسكو — يكتسي وجهين : فينبغي من ناحية، حماية حقوق المؤلف مع تمكين الجمهور من الوصول بصفة حقيقية إلى الملكية الفكرية، كما ينبغي من ناحية أخرى، التوفيق بين مصالح **المصدّرين** لحقوق التأليف (وهم أساسا من البلدان المصنعة)، ومصالح **المورّدين** لتلك الحقوق ذاتها (في البلدان الافريقية).

ان هذه التساؤلات ما هي إلا نموذج لمجموعة كبيرة من القضايا الاستراتيجية والاختيارات المصيرية التي يتعين طرحها قبل الانصهار في بناء الطريق السيارة للاعلام.

توصيات ندوة إفريقيا
تجاه الطريق السيارة للإعلام

توصيات ندوة

افريقيا تجاه الطريق السيارة للإعلام

تونس 16-17-18 مارس 1995

الاعتبارات

إن الخبراء المشاركين في ملتقى تونس : « **إفريقيا تجاه الطريق السيارة للاعلام** » :

أ) إذ يسجلون بارتياح التطور الذي تحققه بعض البلدان الافريقية في مختلف المجالات ومنها ميدان الاتصال.

ب) وإذ يأخذون بالاعتبار حالة النقص وانعدام التوازن الموجودة إلى حد الآن في بعض المناطق الافريقية.

ج) وإذ يساندون النداء الذي توجه به رؤساء الدول الافريقية إلى المجموعة الدولية لدعوتها إلى مساعدة بلدانهم من أجل تحقيق استراتيجياتها في ميادين الاعلام والتربية والاتصال وكذلك من أجل دعم إمكانياتها في ميدان جمع المعلومات وتحليلها والبحث عنها ونقلها.

د) وإذ يؤيدون توصيات الرئيس المباشر لمنظمة الوحدة الافريقية التي توجه بها إلى المؤتمر الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ــ اليونسكو ــ حول افريقيا (فيفري 1995) وخاصة منها أمله في البحث عن سبل جديدة للتعاون وإبرام عقود من أجل تنمية مشتركة.

هـ) وإذ يأخذون بالاعتبار مقرارات قمة الدول الصناعية الكبرى المنعقدة في

بروكسال يومي 25 و 26 فيفري 1995 حول الطرق السيارة للاعلام، وكذلك الوعود المتعلقة بأهدافها الرئيسية والرهانات المتصلة بمشاريعها النموذجية.

و) وإذ يعتبرون أن تنمية الاتصال في إفريقيا تمكن من التصدي للاقصاء الاجتماعي ومن تنمية التعددية والمشاركة في الحياة العامة وتحسين ظروف الحصول على الثقافة والتربية.

ز) وإذ يرون أن تطور مجتمع الاعلام سيكون له تأثير في التنمية الاقتصادية وفي ظروف العمل والتعليم والحريات المدنية وحماية المستهلكين وفي التنظيم العام للمجتمعات الافريقية.

ح) وإذ يدركون أن مجتمع الاعلام يمكن له أن يفسح المجال لتحالفات كبرى بين العاملين المتعددي الجنسيات في ميدان الاتصال الهاتفي والسمعي والمرئي، وأيضا بين هؤلاء وبين منتجي الخدمات والبرامج، وأن هذه التحالفات يمكن أن تتسبب في إحداث أو في دعم مواقع مهيمنة.

ط) وإذ يدركون أن التصور المادي للطرق السيارة للاعلام يمكن أن يعمق الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة إذا أوكل أمرها لقوى السوق دون سواها.

ي) وإذ يؤكدون أن مجتمع الاعلام ينبغي أن يقام على أساس الحاجات الحقيقية للمجتمعات الافريقية وعلى أساس الحاجة إلى مساهمة ناجعة من جانب كبير من الشعب الافريقي.

يصدرون التوصيات التالية :

I ــ توصيات للدول الافريقية

1 ــ إعطاء أهمية كبرى لمسألة الطرق السيارة للاعلام ودراسة أثر انعكاساتها على المجتمعات الافريقية دراسة معمقة.

2 ــ الاهتمام بالخصوص بتأثير مجتمع الاعلام في التنمية الاقتصادية والتشغيل والتربية والثقافة وفي الحفاظ على الحياة الخاصة والحريات المدنية.

3 ــ إعادة تحديد مهمة الخدمات العامة ودورها في خضم العالم الجديد الذي تتعدد فيه وسائل الاتصال (الملتيميديا).

4 ــ تأمين مشاركة حقيقية لمجموع السكان الأفارقة في تحديد مجتمع الاعلام وإحداثه وتنظيمه وذلك عن طريق الجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية.

5 ــ تشجيع الاستثمارات الخاصة في الطرق السيارة للاتصال وفي مختلف التطبيقات التي لها علاقة بها.

6 ــ تطوير التراتيب الخاصة بالمواصلات عن بعد وبالوسائل السمعية المرئية قصد ايجاد منافسة حركية تؤدي إلى التخفيض في كلفة الوصول إلى الشبكات.

II ــ توصيات لمنظمة الوحدة الافريقية

1 ــ دعوة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية إلى عقد اجتماع وزاري حول الطرق السيارة للاعلام والاتفاق على جدول أعمال من شأنه أن يبرز الترابط بين الجوانب الاقتصادية والصناعية والاجتماعية والثقافية والتقنية المتصلة بمجتمع الاعلام.

2 ــ التدخل لدى مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) حتى يتم تصور المشاريع النموذجية المتفق عليها من قبل المجموعة بطريقة من شأنها أن تشرك أكثر البلدان فقرا في بناء مجتمع الاعلام وأن تمكن هذه البلدان من الاستفادة من الأفاق التي تفتحها الطرق السريعة للاعلام.

3 ــ مطالبة مجموعة السبع دول بالحرص على أن يؤدي تطور هذه التقنيات الجديدة إلى مشاركة حقيقية وجماعية وييسّر حصول الشعوب الافريقية على المعرفة بمساعدة المدارس بالخصوص على التأقلم مع التكنولوجيات الجديدة والجهاز الاستشفائي الجامعي على تطوير الطب عن بعد.

4 ــ التشجيع على إنشاء المنظمات غير الحكومية ذات الاتجاه العلمي على المستوى الوطني والاقليمي حتى تشارك إلى جانب الادارات الافريقية في بناء مجتمع الاعلام.

III ـــ توصيات للمنظمات الدولية

1 ـــ الاشراف على المبادلات بين الجامعات والمستشفيات من أجل إنشاء الشبكات الملائمة.

2 ـــ الاسهام مع المراكز المختصة في إنجاز برامج مندمجة للتكوين الحواري وللتكوين عن بعد لفائدة الفتيات والنساء الريفيات الافريقيات اللاتي لا تتوفر لهن الفرصة لارتياد المدارس.

3 ـــ تعبئة جهود المانحين الدوليين لفائدة القارة الافريقية.

4 ـــ مساندة مساعي منظمة الوحدة الإفريقية لدى مجموعة السبع دول الصناعية الكبرى (G7)، قصد وضع مخطط على غرار مخطط مارشال لتنمية المواصلات عن بعد في إفريقيا.

5 ـــ استكشاف صيغ جـديـدة للتعاون وذلك :

* بمضاعفة الوسائل المخصصة للبرامج الدولية لتنمية الاتصال
* تدعيم البنى الأساسية الخاصة بها
* نشر اللامركـزيـة في طرق التصرف فيها
* تأمين إدارتها انطلاقا مـن إفريقيا

6 ـــ أخذ المبادرة في إعداد آليات قانونية جديدة من أجل دعم حق المواطنين والمجموعات في الاتصال وأيضا من أجل حماية الملكية الفكرية ونشر اللامركزية على الصعيد الافريقي والمحافظة على المصالح العليا للبلدان النامية لبناء مجتمع الاعلام.

IV ـــ توصيات للمجموعات الصناعية والمالية المتعددة الجنسيات :

1 ـــ أن تأخذ المؤسسات الاقتصادية التابعة لها بالاعتبار الاهتمامات الاجتماعية والثقافية لكل منطقة ولكل بلد إفريقي.

2 ـــ تبني تمويل التجارب الافريقية الأولى في الطب عن بعد والتعليم عن بعد.

3 ـــ تحمل مصاريف التواصل عن بعد بالنسبة إلى المحاضرات المرئية عن بعد.

4 ــ إيجاد أجهزة مطرافية بسيطة ومنخفضه التكاليف لتيسير الوصول إلى المعرفة بالنسبة إلى أغلبية سكان إفريقيا.

٧ ــ توصيات للمنظمات غير الحكومية الافريقية :

1 ــ مساندة المجهود الافريقي الحكومي الهادف إلى إنشاء مختلف مكونات المجتمع المدني.

2 ــ تقديم مساهمة ملموسة لدراسة الحلول الملائمة لإنشاء الطرق السيارة الإفريقية للاعلام ولتقييم النتائج المتحصل عليها ولتحسين صورة إفريقيا في العالم.

3 ــ تنظيم مؤتمرات وندوات إفريقية دورية من أجل تدعيم تشاور مستمر حول الاستعمالات المختلفة للطرق السيارة للاعلام.

الخاتمة

إن بناء الطريق الافريقية السيارة للاعلام يمر حتما عبر نموذج جديد من التعامل الدولي وعلاقات تضامن وتشاور عربي افريقي من أجل إبرام عقود تنمية تقوم على الشراكة وتوزيع الأدوار بما يساهم في تعزيز التعاون والأمن والرفاه.

فجلّ ما يتصل بالقارة الافريقية يهم المجموعة العربية وأغلب الاستنتاجات التي توفقت إليها الندوة الافريقية لها صداها في مختلف المجتمعات العربية. فعلينا استخلاص العبرة من توصيات هذه الندوة ومن توصيات الندوات العربية والافريقية التي سبقتها أو لحقتها حول نفس المشروع. ذلك أننا في حاجة إلى عمل مكثف طويل النفس للانصهار الكامل في مجتمع الاتصال.

ولتجسيم هذا الهدف الكبير فإن المجهود العربي ينبغي أن يتمثل في :

1 ــ تنسيق المواقف حول الاختيارات الاستراتيجية والتجهيزات التكنولوجية ونمط المجتمع الجديد.

2 ــ تدريب الشباب ذكورا وإناثا على استخدام الأجهزة الشاملة لمختلف الوظائف الإعلامية والاستئناس بها.

3 ــ المساعدة على تكوين منتجين جدد للخدمات عن بعد (télé services).

4 ــ توظيف نظام المولتيميديا لخدمة التعليم والتأهيل والرعاية الصحية بالخصوص على أوسع نطاق.

5 ــ تنمية الانتاج العربي المشترك للبرامج ذات الصبغة التربوية والعلمية والثقافية بين المستعملين (ولا بد هنا من وعي سياسي بما يتطلبه الانتاج السمعي المرئي من عناية واهتمام).

6 ــ تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة من أجل تنمية الخدمات عن بعد، والبرامج الحوارية في ميادين الصحة، والتربية، والتكوين، والثقافة، والبحث العلمي وغير ذلك...

7 ــ السعي إلى تنمية شراكة إقليمية وقومية ودولية في نفس الوقت تكون أكثر نجاعة وأكثر وثوقا بمستقبل الاستثمار في قطاعات الإعلام والمعلومات والإتصال.

8 ــ تأمين تشاور مستمر لصياغة الوثائق القانونية اللازمة ولضمان حسن استعمال وسائل الاتصال الجديدة ولحماية المنتجين والمستخدمين والمواطنين على حد سواء.

وباختصار، فإن إنشاء الطرق السيارة للاعلام، هذا المشروع الكوني الذي يتزامن مع مطلع الألف الثالث للميلاد وانبثاق مجتمع الاعلام والاتصال، ينبغي أن يتحقق بمساهمة كل القوى الحية في العالم وأن يكون في خدمة الانسانية جمعاء وبدون استثناء.

ومما لا شك فيه، أن البلدان العربية ــ الافريقية ينبغي أن تكون واثقة بمصيرها. فلقد كان تعبيد المسالك الصغرى منطلقا لتنمية المناطق النائية. أفلا يحق لنا الأمل بأن تجد بلداننا بفضل الطريق السيارة للاعلام، سبيلها نحو التنمية المستديمة والمناعة والسلام.

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم